خصوصية التعريف في معجمات الأبنية بالتراث العربي

دراسة تحليلية مقارنة

The specificity of definition in dictionaries forms based on the Arab heritage
Comparative analytical study

إعداد الدكتورة

هالة جمال عبد الفتاح علي القاضي

مدرس الدراسات اللغوية العربية بكلية اللغات والترجمة/ جامعة الأهرام الكندية

Preparation
Dr. Hala Gamal Abdel Fattah Ali Al-Qadi
Lecturer of Arabic linguistic studies at the Faculty of Languages and Translation/Al-Ahram Canadian University

ملخص:

يُعنى هذا البحث بمعجمات الأبنية في التراث العربي؛ لمحاولة سد الفراغ الذي شاب البحث المعجمي حولها لا سيما دراسات التعريف، ومحاولة رسم حدود لتصنيفها، واستكشاف لمزيد من وظائفها، وذلك بدراسة التعريف في ستة من معجمات الأبنية العربية، مع المقارنة بمعجمَيْن من معجمات الألفاظ والمعاني. وشمل البحث: ضبطًا لمصطلح التعريف ونوعَيْه الشكلي والدلالي ودراساته السابقة، ودور التعريف في تحديد انتماء مصنفات الأبنية العربية وحدود معجمات الأبنية، والتعريف الشكلي بمقدمات معجمات الأبنية، والأبنية بين التعريفَيْن الشكلي والدلالي، ونوعَي التعريف الدلالي المركزي. وقد ظهرت خصوصية التعريف إجمالًا في: التركيز على التعريف الشكلي الذي يحمل المعلومات الصوتية والصرفية، والذي بدأ من مقدمات هذه المعجمات، مرورًا بالأبنية، وامتد إلى تبويب المداخل وثنايا تعريفها الدلالي، كما اتحد التعريفان الشكلي والدلالي للمداخل بظهور المعنى الوظيفي للأبنية، وظهر التعريف الدلالي المركزي من مستوى أعلى نتيجة لنظام التقاليب. وأوضحت خصوصية التعريف وظائف معجمات الأبنية، ومنها: حصر مفردات اللغة، وحفظ اللغة من التصحيف والتحريف، والتفرقة بين العربي والأعجمي، وبيان المستعمل من المهمل، وتقديم الجانب التطبيقي لأبواب من علم الصرف، والوظيفة التعليمية التي تقدمها البنية النظامية لمعجمات الأبنية.

الكلمات المفتاحية:

معجمات– الأبنية– التعريف– الصرف– التراث العربي.

Abstract:

This research is concerned with dictionaries forms in Arab heritage, to try to fill the gap in lexical research on it, especially definition studies, draw boundaries for its classification, and to explore more of its functions. This is done by studying the definition in six dictionaries of dictionaries forms, with comparison to two dictionaries of words and meanings. The research included: Controlling the definition term, its formal and semantic types, and its previous studies, The role of definition in determining the affiliation of Arabic works and the limits of dictionaries forms, The formal definition of the introductions to dictionaries forms, The forms between the formal definition and the semantic definition, And the two types of central semantic definition. The specificity of the definition appeared in: Firstly- Focusing on the formal definition that carries phonetic and morphological information, starting from introductions, passing through forms, it extended to the microstructure, secondly the formal and semantic definitions are also united, Thirdly the highest central semantic definition appeared from the permutation system. The functions of dictionaries forms: Limiting the vocabulary of the language, preserving the language from corruption and distortion, distinguishing between Arabic and non-Arab words, clarifying the user from the neglected, presenting the applied aspect of sections of morphology, and the educational function provided by the systematic structure of dictionaries forms.

key words :Dictionaries- Word forms- Definition- Morphology- The Arab heritage

مقدمة:

تُصَنَّف معجمات التراث العربي من حيث الوظيفة أو الهدف منها إلى ثلاثة أنواع: معجمات الألفاظ، ومعجمات المعاني، ومعجمات الأبنية. والوظيفة الأساسية لمعجمات الألفاظ هي شرح معاني الألفاظ، ووظيفة معجمات المعاني هي بيان الألفاظ المناسبة للموضوعات وبيان المرادفات والأضداد والمشترك اللفظي، أما وظيفة معجمات الأبنية فهي بيان القوة الاشتقاقية للغة وحصر مفرداتها وضبط أبنيتها، وهي نوع من المعجمات غير متوفر إلا في لغات اشتقاقية مثل العربية[1].

وقد ركزت الدراسات السابقة لشرح المعنى (التعريف) على معجمات الألفاظ لفحص وظيفتها الأساسية التي ظهرت بطرق عديدة ومطوَّلة، في حين لم تحظَ معجمات المعاني والأبنية بدراسات ذات صلة بشرح المعنى إلا في حدود ضيقة. ولم تستهدف معجمات المعاني والأبنية شرح المعنى، ولم تخلُ أيضًا من التعريف بوصفه عنصرًا من عناصر العمل المعجمي؛ لذا يتغيا هذا البحث العناية بهذا العنصر بمعجمات غير معجمات الألفاظ، لا سيما معجمات الأبنية.

ويُعنى البحث بمعجمات الأبنية على الخصوص؛ لمحاولة سد الفراغ الذي شاب البحث المعجمي في معجمات الأبنية بالتراث العربي خصوصًا دراسات التعريف، ومحاولة رسم حدود لتصنيف معجمات الأبنية التي غالبًا ما يدرجها اللغويون والمعجميون ضمن معجمات الألفاظ أو معجمات المعاني على اختلاف نُظُم ترتيب بنيتها الكبرى، كما يحاول البحث استكشاف وظائف أخرى لمعجمات الأبنية من خلال التعريف غير وظيفتها الأساسية في بيان قوة اللغة الاشتقاقية وحصر مفرداتها.

ويتخذ البحث من ستة معجمات أبنية عينةً للدراسة، هي: معجم فعلت وأفعلت للسِّجِسْتانيّ (ت ٢٢٥هـ)، ومعجما جمهرة اللغة والاشتقاق لابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ)، ومعجم ديوان الأدب للفارابيّ (ت ٣٥٠هـ)، ومعجم المحكم والمحيط في اللغة لابن سِيدَه (ت ٤٥٨هـ)، ومعجم كتاب الأفعال لابن القَطَّاع

الصَّقَلِيّ (ت ٥١٥هـ). بالإضافة إلى معجمَي (لسان العرب) لابن مَنْظور (ت ٧١١هـ) والمُخَصَّص لابن سيده بوصفهما ممثلَيْن لمعجمات الألفاظ والمعاني محل المقارنة مع معجمات الأبنية.

ويحاول البحث الإجابة عن تساؤلاته التالية:

- ما دور التعريف في انتماء العمل اللغوي إلى خريطة تصنيف معجمات التراث العربي؟
- ما طرق التعريف التي اختصت بها معجمات الأبنية و لم توفرها معجمات الألفاظ أو المعاني؟
- هل قدَّم التعريف إضافة إلى وظيفة المعجم الأساسية؟

ويجيب البحث عن هذه التساؤلات مستندًا إلى المنهجَيْن التحليلي والمقارن- عبر النقاط التالية:

(١) التعريف.. المصطلحات والدراسات.

- (١/١) مصطلح التعريف.
- (٢/١) دراسات التعريف بمعجمات التراث العربي.

(٢) معجمات الأبنية.. الحدود والانتماء المعرفي.

- (١/٢) حدود معجمات الأبنية.
- (٢/٢) التعريف محددًا للانتماء المعرفي لمصنفات الأبنية.

(٣) المقدمات التعريفية.

- (١/٣) التعريف الصوتي.
- (٢/٣) التعريف الصرفي.
- (٣/٣) التعريف الوظيفي.

(٤) الأبنية بين التعريفَيْن الشكلي والدلالي:

- (١/٤) الأبنية والأجناس والأمثلة.

- (٢/٤) الأبنية بين بِنى المعجم.
- (٣/٤) معاني الأبنية.

(٥) التعريف الدلالي المركزي:

- (١/٥) أصول المداخل
- (٢/٥) نظام التقاليب.

وينتهي البحث بخاتمة تشتمل على أهم نتائج البحث وتوصياته.

***

(١) التعريف.. المصطلح والدراسات:

(١/١) مصطلح التعريف:

يقسم الباحثون التعريف إلى صنفين، هما: التعريف اللغوي/ اللفظي، والتعريف الموسوعي/ المنطقي، واللغوي لبيان خصوصية اللفظ اللغوي وعلاماته المميزة والمتميزة، والموسوعي لبيان خصائص الشيء المعرف من نواحٍ عدة كالجنس أو النوع والشكل والأبعاد والحجم والمقدار والوظيفة والزمن أو الموضع[٢].

وينقسم التعريف اللغوي إلى نوعين، هما[٣]:

- **التعريف الاشتراطي *Conditional***: وهو تعريف اصطلاحي اتفاقي، يضعه الباحث وفق دلالات محددة تخصه وتتماشى ومجالات بحثه أو كتاباته بحيث تكون استعمالاته لتلك المصطلحات وفق ما اشترطه على نفسه، ولا يتقيد بالدلالة التي يحددها المعجم إذا كانت لا تناسب قصده... فهو تعريف غير معجمي.
- **التعريف المعجمي *Lexicographical***: وهو التحليل الدلالي للكلمة المدخل، بما يساويها في الاستعمال القائم فعلًا بين الناس في التفاهم؛ أي أنه يقرر تاريخ المفهوم، كما هو معروف بين الناس في بيئة معينة أو في مجال من المجالات العلمية، لا فرق في ذلك بين لسان وآخر أو لغة حياة ولغة ميتة.

ويُعْرَف مصطلح التعريف المعجمي بوصفه عنصرًا من العناصر المكونة للمعجم بكثير من الدراسات المعجمية العربية بـــ (**شرح المعنى**)، واستخلاص مناهجه مرتبط بنظريات المعنى(٤)، ولشرح المعنى بالمعجمات طرق أساسية وأخرى مساعدة كما صنفها الدكتور/ أحمد مختار عمر، أما الأساسية فهي: الشرح بالتعريف، والشرح بتحديد المكونات الدلالية، والشرح بذكر سياقات الكلمة، والشرح بذكر المرادف والمضاد. وأما الوسائل المساعدة فهي: استخدام الأمثلة التوضيحية، واستخدام التعريف الاشتمالي، واللجوء إلى الشرح التمثيلي أو التعريف الظاهري، وبيان درجة اللفظ في الاستعمال، واستخدام الصور والرسوم(٥).

وإلى جانب هذه الوسائل شدد المعجميون على مراعاة **خصائص الوحدة المعجمية *Lexem***، حيث إن "لكل وحدة معجمية في اللغة أربع خصائص تجعل منها كيانًا مجردًا معقدًا: هي الانتماء المقولي إذ لا بد لها أن تكون اسمًا أو فعلًا أو صفة أو ظرفًا أو أداة، ثم التأليف الصوتي لأن كل مفردة مركب صوتي يتألف من صوامت وصوائت ذات قيمة تمييزية غالبة، ثم البنية الصرفية وهي أيضًا ذات قيمة تمييزية من حيث تكون المفردات البسيط أو المركب أو المعقد، ثم من حيث انتماء المفردات ذات التكون البسيط إلى أنماط صيغية محددة، ثم الدلالة باعتبار أن المعجم في أي لغة من اللغات الطبيعية تكوّنه المفردات وأن هذه المفردات متكاملة أن تكاملها يفترض أن تؤدي وظائف دلالية مختلفة"(٦)، وبهذا يعد تحديد هذه الخصائص للوحدة المعجمية جزءًا من التعريف المعجمي في الدرسات العربية.

كما قسم الدكتور/ محمد رشاد الحمزاوي التعريف إلى ثمانية أنواع، وهي: التعريف الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدّلالي، والمجازي، وبالشاهد، والأسلوبي، وبالصورة(٧)، وهو التصنيف النظري الأشمل لأنواع التعريف، والأقرب إلى النظرية المعجمية العربية؛ لأنه نابع من التطبيق على جل مدارس معجمات التراث العربي كما صنفها الدكتور الحمزاوي.

والتصور الغربي يُجمل المداخل وشرحها تحت مسمى (**البنية الصغرى**) للمعجم التي يقصد بها "التصميم الداخلي للعمل المرجعي... وتوفر البنية الصغرى معلومات مفصلة حول الكلمة الرئيسة، مع تعليقات على خصائصها الشكلية والدلالية (التهجئة، والنطق، والقواعد، والشرح، والاستعمال، والاشتقاق"[٨]، ودراسة البنية الصغرى ينقسم إلى قسمين[٩]:

الأول- التعليق على **شكل المدخل**، ويشتمل على: الحروف ***Spelling***، والنطق ***Pronunciation***، والمعلومات الصرفية والنحوية ***Grammer***.

الثاني- التعليق على **معنى المدخل**، ويشمل: الشرح ***Definition***، والتأثيل ***Etymology***، ومستوى الاستعمال ***Usage labe***.

وطبيعة التصنيف في معجمات الأبنية بالتراث العربي تحملنا على الاستناد إلى التصور الغربي مع مراعاة الالتزام بمصطلح التعريف الذي ساد الدراسات العربية اللغوية، ومن ثَمَّ يقسم البحث دراسة التعريف إلى قسمَيْن:

التعريف الشكلي ويشمل المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية.

والتعريف الدلالي ويشمل شرح المعاني الوظيفية والمعجمية.

ويركز البحث على أنواع التعريف- من كلا القسمَيْن- التي اختصت بها معجمات الأبنية، وأضافت إلى وظائفها، وكانت سببًا في تمييز هذه المعجمات فرعًا مستقلًا من الصناعة المعجمية العربية.

(٢/١) دراسات التعريف في معجمات التراث العربي:

تنقسم الدراسات المعنية بالتعريف في المعجم العربي إلى ثلاثة أقسام: دراسات نظرية عن التعريف في المعجم العربي، ودراسات تطبيقية عن التعريف في معجمات عربية حديثة، ودراسات تطبيقية عن التعريف في معجمات التراث العربي، وأكثر هذه الدراسات ركزت على التعريف الدلالي نظرية وتطبيقًا، والقليل منها ذكر

التعريف الشكلي من باب مساعدة المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية في فهم المعنى.

وبالنسبة إلى دراسات التعريف في معجمات التراث العربي، فمنها ما شملته كتب المعجمية العربية العامة، ومنها دراسات مستقلة معنية بالتعريف بأحد المعجمات أو معجمين بغرض المقارنة، وفيما يلي عناوين الدراسات السابقة المستقلة التي توصل إليها البحث:

١) منهج التفسير للمفردة العربية عند ابن دريد في الجمهرة وابن فارس في المقاييس.. دراسة موازنة، ٢٠٠٦م[١٠].

٢) تعريف المداخل بالمرادف (دراسة معجمية في القاموس المحيط- ألفاظ القرآن الكريم نموذجًا)، ٢٠١٣م[١١].

٣) التعريف المعجمي أنواعه ووسائله في المعاجم العربية "معجم المصباح المنير للفيومي" أنموذجًا، ٢١٠٤م[١٢].

٤) طرق شرح المعنى في المعاجم العربية القديمة- دراسة تحليلية نقدية في الصحاح للجوهري، ٢٠١٦م[١٣].

٥) براعة الجوهري في إبانة دلالة مواد معجمه الصحاح، ٢٠١٦م[١٤].

٦) التعريف الدوري في المعجم العربي- القاموس المحيط أنموذجًا، ٢٠١٧م[١٥].

٧) طرق شرح المعنى المعجمي في معجم "ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري"، ٢٠١٧م[١٦].

٨) طرق شرح المعنى في المعجم الكبير مقارنة بمعجم تاج العروس، ٢٠١٧م[١٧].

٩) دور الشاهد في شرح المعنى المعجمي بين القديم والحديث: أساس البلاغة والمعجم الوسيط- دراسة وصفية مقارنة، ٢٠٢٠م[١٨].

١٠) خصائص التعريف بالمرادف في معاجم المعاني المخصص لابن سيده الأندلسي أنموذجًا، ٢٠٢٢م[١٩].

١١) طرائق التعريف بدلالة الألفاظ في ضوء الصناعة المعجمية- معجم الطراز الأوّل لابن معصوم (ت ١١٢٠هـ) مثالًا، ٢٠٢٣م[٢٠].

وقد ركزت الدراسات السابقة للتعريف على الجانب الدلالي؛ أي طرق شرح المعنى المعجمي ووسائله المساعدة. ويُلاحظ أن أغلب هذه الدراسات كان مختصًّا بمعجمات الألفاظ، وهي: الصحاح للجوهري (ت ٤٠٠هـ)، وأساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والمصباح المنير للفيومي (ت ٧٧٠هـ)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، والطراز الأول لابن معصوم (ت١١٢٠هـ)، وتاج العروس للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

في حين توجد دراستان لمعجمَيْن من معجمات المعاني، وهما: ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، والمخصص لابن سيده بدراسة مختصة بالتعريف بالمرادف فقط.

ولم يتوفر بالدراسات السابقة غير دراسة مستقلة واحدة تُعْنى بالتعريف في معجمَيْن من معجمات الأبنية الشاملة، وهما: جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ومقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ولم يتح للبحث الاطلاع على هذه الدراسة.

والاهتمام بالتعريف في معجمات الألفاظ يرجع إلى اختصاص هذه المعجمات بشرح معاني الألفاظ، أما معجمات المعاني والأبنية فتحتاج إلى مزيد من الدراسات حول التعريف، وأنماطه، ومدى اختلافه عن التعريف بمعجمات الألفاظ واتفاقه معه. ومعجمات الأبنية تحديدًا تُعاني من قصور كبير في الدراسات المعنية بها فضلًا عن دراسات التعريف، فهي نوع من المعجمات "يشكو من قلة ما كتب عنه"[٢١] كما قال الدكتور/ أحمد مختار عمر في كتابه (معاجم الأبنية في اللغة العربية).

(٢) معجمات الأبنية بالتراث العربي.. الحدود والانتماء المعرفي:

(١/٢) حدود معجمات الأبنية:

وقع اختيار البحث على ستة معجمات للأبنية من معجمات التراث العربي تتنوع بين المعجمات الشاملة والنوعية، ويمثل كلٌّ منها نموذجًا لبنيته الكبرى على النحو التالي[٢٢]:

١) البنية الكبرى الصوتية: المحكم والمحيط لابن سيده.

٢) البنية الكبرى على التقفية: ديوان الأدب للفارابي.

٣) البنية الكبرى الألفبائية (التدويرية): جمهرة اللغة لابن دريد.

٤) البنية الكبرى الألفبائية: كتاب الأفعال لابن القطاع.

٥) البنية العظمى (متنحي البنية الكبرى وله أبواب موضوعات): الاشتقاق لابن دريد.

٦) البنية الصغرى (متنحي البنية الكبرى والبنية العظمى): فعلت وأفعلت للسجستاني.

أما (المحكم والمحيط في اللغة) لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) فيمثل معجمات الأبنية الشاملة ذات الترتيب الصوتي المقترن بالتقاليب، وهو آخر سلسلة معجمات الأبنية الشاملة التي سارت على نهج الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) في معجمه الرائد (العين). كما أن لابن سيده معجمه الآخر (المُخَصَّص) الذي يعد من أكبر معجمات المعاني، والذي سيكون محل مقارنة للتعريف بين معجمات الأبنية والمعاني.

ونشير هنا إلى وجود كثير من الدراسات لمعجمات مدرسة الخليل دون تصنيف هذه المعجمات ضمن هذا النوع الذي يرتب المداخل تحت الأبنية الصرفية، ومنها دراسات سابقة لـ (المحكم والمحيط) عدته من معجمات الألفاظ ضمن مدرسة الخليل للترتيب الصوتي[٢٣]. هذا رغم أن مدرسة الخليل هي مدرسة معجمات الأبنية الرائدة التي اتخذت الأبنية الصرفية (الثنائي والثلاثي والرباعي

والخماسي مع التفرقة بين الصحيح والمعتل) لتبين قوة اللغة الاشتقاقية، واتخذت من التقاليب نظامًا مساعدًا لحصر كل ألفاظ اللغة، واتخذت الترتيب الصوتي نظامًا للبنية الكبرى لحصر الأصوات مفردة ومتصلة[٢٤]. وهكذا تعد كل المعجمات المنتمية إلى حدود هذه المدرسة من معجمات الأبنية الشاملة، مثل: البارع في اللغة لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، والمحيط في اللغة للصاحب بن عبَّاد (ت ٣٨٥هـ). وقد وقع الاختيار على المحكم والمحيط من هذه المدرسة؛ لأنه يعد آخر مراحل تطور معجمات الأبنية الشاملة من هذه المدرسة وخلاصتها.

وأما (ديوان الأدب) للفارابي (ت ٣٥٠هـ) فيمثل معجمات الأبنية الشاملة ذات الترتيب الألفبائي حسب الحرف الأخير (التقفية) مع الاقتران بالبنية العظمى المقسمة على الأسماء والأفعال، فقد خالف المدرسة الرائدة في نظام الترتيب واتبعها في التقسيم على الأبنية الصرفية تحت بابي الأسماء والأفعال. وقد اشتُهِر (ديوان الأدب) بأنه أول معجم شامل للأبنية وفقًا لما أقرَّه الدكتور/ أحمد مختار عمر الذي قام بتحقيقه، ووَضَعَه في قلب كتابه (معاجم الأبنية) بوصفه المعجم الرائد في الأبنية[٢٥]، وتبعه كثير من الدارسين في هذا الرأي، وأهملوا انتماء كل المعجمات التي ذكرها البحث إلى معجمات الأبنية. ولعل ما جعلهم يضعون (ديوان الأدب) في صدارة معجمات الأبنية حضور بنيته العظمى المقسمة إلى بابَي الأسماء والأفعال، وتصنيف معجمات نوعية أخرى للأسماء والأفعال، وحَصْر كل ما صُنِّف في الأسماء والأفعال في الانتماء إلى معجمات الأبنية، بالإضافة إلى مصنفات المقصور والممدود والاشقاق، وغيرها مما ينتمي إلى الأبنية الصرفية. ومن ثَمَّ قصر الباحثون معجمات الأبنية على الأسماء والأفعال وما اشتق منهما فقط.

وأما (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت ٣٢١هـ) فيمثل معجمات الأبنية الشاملة ذات الترتيب الألفبائي التدويري المقترن بالتقاليب، فقد سار على نهج الخليل في

الأبنية الصرفية أيضًا لكنه خالفه في البنية الكبرى الصوتية فاتخذ من الألفبائية التدويرية نظامًا للترتيب، وتبع ابن دريد في ذلك النهج ابن فارس (٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة ومجمل اللغة. ويلاحظ أن المدرستين التقليبيتين الصوتية والألفبائية التدويرية هما الأقرب لوظيفة معجم الأبنية لما تقدماه من حصر لألفاظ اللغة مهملة ومستعملة، وبيان لقوة اللغة الاشتقاقية كما سيوضح البحث في مباحثه.

أما (كتاب الأفعال) لابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) فيمثل معجمات الأبنية النوعية ذات الترتيب الألفبائي، وهو مقسم على الأبنية الصرفية للأفعال (الثنائي والثلاثي على فعل وأفعل باتفاق معنى واختلافه من السالم والمهموز والمعتل- الرباعي- الخماسي- السداسي)، وقد اتخذ ابن القطاع من معجم (كتاب الأفعال) لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) أساسًا له، فهذَّبه، وأضاف إليه أبنية الرباعي والخماسي والسداسي.

أما (الاشتقاق) لابن دريد (ت ٣٢١هـ) فيمثل معجمات الأبنية النوعية التي عدمت نظام الترتيب ولها بنية عظمى قَسَّمها ابن دريد إلى أسماء الرجال والقبائل. وينتمي الاشتقاق لمعجمات الأبنية لقصده بيان الجذر المشتق منه الاسم مع تحديد الوزن الصرفي له وضبطه، وذكر الأسماء الأخرى المشتقة من الجذر نفسه.

وأما (فعلت وأفعلت) للسجستاني (ت ٢٢٥هـ) فيمثل معجمات الأبنية النوعية التي عدمت البنيتين الكبرى والعظمى، فلا نظام ترتيب ولا أبواب موضوعية، وينتمي إلى معجمات الأبنية المقتصرة على بناءَي الثلاثي والرباعي باتفاق معنى.

وبهذا يتسع منظور البحث لمعجمات الأبنية ليشمل كل المعجمات التي اتخذت من الأبنية الصرفية تبويبًا لمداخلها المعجمية، وذلك مع اختلاف بناها الكبرى بين الصوتية والألفبائية والتقفية، ومع تنوعها بين الشامل والنوعي، ومع إمكانية اشتمالها على نظام التقاليب، أو اشتمالها على بنية عظمى مقسمة على الأسماء والأفعال،

وبسبب اتساع هذه المادة المعجمية سيحاول البحث الاقتصار على تحليل جذور لغوية معينة.

(٢/٢) التعريف محددًا للانتماء المعرفي لمصنفات الأبنية:

ثمة خلْط يقع في تحديد انتماء عدد من مصنفات التراث العربي بين كتب الأبنية الصرفية ومعجمات الأبنية، ويقتصر هذا الخلط على المصنفات النوعية التي ركزت على أبنية صرفية بعينها أو حملت عنوانًا من عناوين أبواب الصرف العربي، مثل: الاشتقاق، والأبنية، والمقصور، والممدود، والأفعال، والأسماء، والمصادر، وفعلت وأفعلت، وغيرها.

وقد لاحظ البحث هذا الخلط من جانبَيْن:

أما الجانب الأول فهو **عد كتب الأبنية الصرفية من معجمات الأبنية**، فثمة مصنفات لقوائم معجمات التراث العربي تضم كتب الأبنية الصرفية بوصفها معجمات أبنية، ومن أمثلة ذلك (معجم المعاجم) لأحمد الشرقاوي إقبال، وهو معجم للمعجمات العربية على اختلاف أنواعها، وقد قال صاحبه في المقدمة إنه أوقع كلمة معجم "على كل كتاب احتوى مفردات مشروحة لغويًّا"[٢٦]؛ أي أنه اشترط حضور التعريف الدلالي في المصنفات التي جمعها في معجمه، في حين أننا نجد المجموعتين الرابعة "مجموعة الاشتقاق" والسادسة "مجموعة الأبنية" قد أورد بهما عددًا من كتب الأبنية الصرفية التي لا تنتمي إلى الأعمال المعجمية، مثل:

- الاشتقاق لابن السراج (ت ٣١٦هـ).
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية لأبي بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ).
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ).
- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ).

وهذه المصنفات من كتب الأبنية الصرفية تعتمد في ذكر الألفاظ على التمثيل لا الحصر، وليس بها أي تعريف دلالي لأمثلة الأبنية الواردة بها؛ وهذا يخرجها من الانتماء إلى الأعمال المعجمية.

أما الجانب الآخر فهو **عد معجمات الأبنية من كتب علم الصرف**، فقد رصد البحث بعض معجمات الأبنية واردة ضمن قوائم كتب علم الصرف بفهارس المخطوطات والمكتبات. ومن أمثلة ذلك فهرس معهد المخطوطات العربية الذي نجد فيه بعض معجمات الأبنية مصنفة ضمن باب علم الصرف، ومنها مخطوطات معجمات الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، والسرقسطي (ت ٤٠٠هـ)، وابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، وهي مصنفة ضمن فن الصرف(٢٧).

وبعقد مقارنة بين مصنفَيْن من مصنفات الأبنية التي يشتبه على مفهرسيها نوع انتمائها المعرفي- يظهر أن التعريف الدلالي هو العامل الفارق في تحديد الانتماء المعرفي لهذه المصنفات العربية. فلدينا مصنفان لابن القطاع الصقلي، أحدهما ينتمي إلى كتب الأبنية الصرفية وهو (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر)، والآخر ينتمي إلى معجمات الأبنية وهو (الأفعال).

يقول ابن القطاع في باب أصول الأفعال من مصنفه الأول: "أما الأفعال فتنقسم قسمين: تكون متصرفة، وغير متصرفة، فأما المتصرفة فهي المأخوذة من الحدث الذي يكون لها مضارعًا، ويشتق من لفظها فاعل وأقل أصولها ثلاثة أحرف، نحو: ضَرَبَ وسَمِعَ وظَرُفَ، وتجيء على أربعة أحرف، نحو: دَحْرَجَ وهَمْلَجَ"(٢٨).

في حين يقول ابن القطاع في معجمه الأفعال بحرف الهمزة: "الهمزة من الثلاثي الصحيح على فَعَلَ وأَفْعَل بمعنى واحد وغيره.. (أجره الله أجرًا) يؤجره، والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما أجر كذلك. وآجره يؤاجره، فصار صورة أفعل وفاعل واحدة..."(٢٩).

حيث يلاحظ بالمصنف الأول انعدام وجود أي شرح للأفعال الواردة بصفتها أمثلة على المسألة الصرفية، في حين المصنف الآخر توجد قائمة الأفعال تحت البناء المذكور مع شرح المعاني مع ذكر المعلومات الصرفية، وربما كانت هذه المعلومات الصرفية بين ثنايا معجمات الأبنية من أكثر ما أدى إلى هذا الخلط بين مصنفات الأبنية.

ونجد مثل هذا الخلط كثيرًا بين مصنفات الاشتقاق التي منها ما ينتمي إلى كتب علم الصرف مثل الاشتقاق لابن السراج، ومنها ما ينتمي إلى معجمات الأبنية مثل الاشتقاق لابن دريد، والفرق بين هذين المصنفين يتضح من خلال التعريف أيضًا الذي انعدم وجوده باشتقاق ابن السراج.

ويُرجع البحث هذا الخلط أيضًا إلى العلاقة الوثيقة بين المعجم بمختلف أنواعه الوظيفية من جهة، وعلم الصرف الذي ينقسم إلى اشتقاقي وتصريفي من جهة أخرى، "والعلاقة التي تجمع الصرف بالمعجم تبنى على أساس الشق الاشتقاقي منه، أما الجانب التصريفي فيهتم بالتحولات التي تطرأ على المفردة أثناء دخولها في سياقات جملية مختلفة"[٣٠]. وكتب الأبنية الصرفية التي انضمت خطأً إلى معجمات الأبنية هي من علم الصرف الاشتقاقي *Derivational* morphology [٣١]، فضلًا عن تقسيم المعجمات المختلطة بها على أساس اشتقاقي للأبنية الصرفية.

وخلاصة القول إن معجمات الأبنية تتشابه مع كتب علم الصرف في حضور التعريف الشكلي الذي يحشد المعلومات الصرفية مسبقًا للمداخل، لكنها تختلف في حضور التعريف الدلالي بمعجمات الأبنية وانعدامه بكتب الأبنية الصرفية.

(٣) المقدمات التعريفية:

تعد مقدمات معجمات الأبنية جزءًا من التعريف الشكلي للمداخل لما تحتويه من معلومات مؤثرة في قراءة المعجم وتوضيح وظائفه. ويركز البحث على رصد ما جاء في المقدمات من معلومات لها علاقة مباشرة بالمداخل، وتنحصر في المعلومات

الصوتية والصرفية، بالإضافة إلى ما يوضح وظيفة المعجم بشكل مباشر بهذه المقدمات.

(١/٣) التعريف الصوتي بالمقدمات:

اهتمت بعض المعجمات العربية الشاملة بمخارج الأصوات العربية وصفاتها، فمن معجمات الألفاظ اهتم ابن منظور في (لسان العرب) بالمعلومات الصوتية بين ثنايا معجمه في صدر أبواب الحروف بغير اطراد، فقد زاد حديثه عن حرف الهمزة و لم يطل ببقية الحروف، وربما قل حديثه عن بعضها لسطرَيْن فقط[٣٢]، و لم تهتم معجمات الألفاظ الشاملة الأخرى بهذه المعلومات لا بالمقدمات ولا بثناياها كالصحاح للجوهري وأساس البلاغة للزمخشري والقاموس المحيط للفيروزآبادي. وإذا نظرنا إلى المخصص لابن سيده بوصفه النموذج لمعجمات المعاني فلا نجد به أي إتاحة للمعلومات الصوتية بالمقدمة، وتقسيمه على الموضوعات وتَنَحِّي البنية الكبرى به لم يتح الفرصة للحديث عن الأصوات العربية منفردة.

ومن ثَمَّ قد ارتبط حضور المعلومات الصوتية بالمقدمات بمعجمات الأبنية فقط، وقد رصدها البحث بمقدمة (جمهرة اللغة) لابن دريد الذي تبع الخليل بن أحمد في معجمه الرائد (العين) في هذه المقدمة الصوتية، ورغم أن (المحكم والمحيط) من مدرسة العين الصوتية التقليبية فلم تأت به أي معلومات صوتية بالمقدمة، كما لم يرصد البحث أي معلومات صوتية بمقدمات معجمات الأبنية الأخرى موضع الدراسة، ويمكن عزو ذلك إلى أن معجمَي الأبنية الشاملة (ديوان الأدب والمحكم) كانا متأخريْن بالنسبة إلى العين والجمهرة؛ أي أنهما صُنفا بعد إرساء هذه القواعد الصوتية وبحثها من قبل العلماء الأوائل، فلا حاجة للنقل والإعادة، أما معجمات الأبنية النوعية (فعلت وأفعلت والاشتقاق والأفعال) فقد شغلها فروع الأبنية عن كليات الأبنية التي منها ائتلاف الأصوات لتكون الأبنية الأساسية.

ويرى ابن دريد أن معرفة الأصوات العربية له دور في الإحاطة بالأبنية الصرفية، فيقول بمقدمته: "فَأول مَا يحْتَاج إِلَيْهِ النَّاظر فِي هَذَا الْكتاب ليحيط علمه بمبلغ عدد أبنيتهم المستعملة والمهملة أَن يعرف الْحُرُوف الْمُعْجَمَة الَّتِي هِيَ قطب الْكَلَام ومُحْرَنْجَمه بمخارجها ومدارجها وتباعدها وتقاربها وَمَا يأتلف مِنْهَا وَمَا لَا يأتلف، وَعلة امْتنَاع مَا امْتنع من الائتلاف، وَإِمْكَان مَا أمكن"[٣٣]. فجاء حديث ابن دريد عن الأصوات مشتملًا على ما يلي[٣٤]:

- عدد الأصوات العربية واختلافها واتفاقها مع أصوات من اللهجات العربية واللغات الأخرى.
- مخارج الأصوات العربية وترتيبها بدءًا من الحلق.
- صفات الأصوات العربية بين الجهر والهمس والرخاوة والإطباق.
- ما يأتلف من الأصوات وما لا يأتلف منها.

وهذه المعلومات الصوتية مفيدة في بيان كيفية نطق الأصوات منفردة أو مؤتلفة بمداخل المعجم، كما أنها تفسر إهمال بعض تقليبات الجذور لعدم ائتلافها صوتيًا. أما دورها الأساسي الذي يعد وظيفة معجم الأبنية فهو ائتلاف هذه الأصوات لتكوين الأبنية، كحضور الحروف المذلقة (الراء واللام والنون والفاء والباء والميم) في الأبنية الرباعية والخماسية والسداسية، أو تنافر الأصوات بحيث يمتنع اجتماعها في بناء، كحرفي الحلق (الحاء والهاء). ويوضح ابن دريد بمقدمة الجمهرة بعض الأمثلة على ذلك، ومنها قوله: "وَاعْلَم أَن أحسن الْأَبْنِيَة عِنْدهم أَن يبنوا بامتزاج الْحُرُوف المتباعدة؛ أَلا ترى أَنَّك لَا تَجد بِنَاءً رباعيًّا مصمت الْحُرُوف لَا مزاج لَهُ من حُرُوف الذلاقة إِلَّا بِنَاء يجيئك بالسِّين، وَهُوَ قَلِيل جدًّا، مثل عسجد، وَذَلِكَ أَن السِّين لينَة وجرسها من جَوْهَر الغنة فَلذَلِك جَاءَت فِي هَذَا الْبناء"، وهو بهذا المثال يبين استثناءً من القاعدة الأصلية حتى يسوِّغ انضمامه لمداخل البناء.

ورغم أن ابن دريد خالف الخليل في الترتيب الصوتي واتخذ الترتيب الألفبائي التدويري نظامًا لبنيته الكبرى فإنه اهتم بالمعلومات الصوتية مثله بالمقدمة، وهذا يوضح أن الارتباط بين المعجمَيْن يرجع إلى تطابق الوظيفية وليس نظام الترتيب، فكل منهما معجم للأبنية مهتم ببيان نطق الأصوات منفردة ومجتمعة. وقد ذكر ابن دريد في مقدمته جهود الخليل في (العين) وقَدَّرها واستدرك عليه فقط ترتيب الحروف بقوله: "أجريناه على تأليف الْحُرُوف الْمُعْجَمَة إِذْ كَانَت بالقلوب أعبق وَفِي الأسماع أنفذ وَكَانَ علم الْعَامَّة بهَا كعلم الْخَاصَّة، وطالبها من هَذِه الْجِهَة بَعيدًا من الْحيرَة مشفيًا على الْمُرَاد"(٣٥). ونستدرك على ابن دريد أنه لم يتبع الترتيب الألفبائي بل الألفبائي التدويري الذي يراعي أن يكون الحرف الثاني من الجذر تاليًا للأول، فيبدأ باب الباء بـــ (ب ت ت)، ويبدأ باب التاء بـــ (ت ث ث)... وهكذا، وهو نوع من الترتيب لم يرد في المعجمات العربية إلا في الجمهرة لابن دريد، والمجمل والمقاييس لابن فارس؛ لذا يعده البحث المعجمي من الأنظمة المعقدة مثل الترتيب الصوتي لاقترانه أيضًا بالتقاليب. ونستنتج من ذلك أن ثمة علاقة بين اختيار البنية الكبرى (نظام الترتيب) ووظيفة المعجم الأساسية، فقد اقتصرت البنيتان الكبريان الصوتية والألفبائية التدويرية على معجمات الأبنية الشاملة.

وقد ارتبط التعريف الصوتي بمعجمات الأبنية على الخصوص، فشكَّل مدرسة كاملة من معجمات الأبنية التي بدأت بالعين وانتهت بالمحكم، وشكّل عناية كبيرة في الجمهرة. فقد أدرك اللغويون القدامى أن "لكل حرف في اللغة العربية قيمة تعبيرية مهمة في كلمته؛ إذ إنه مناسب لما وضع له من حدث، سواء أكان هذا الحرف في أول الكلمة، أم في وسطها، أم في آخرها"(٣٦).

وقد ذكر ابن جني في الخصائص أمثلة لما يسميه مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، ومنها: "فمثال من الكلمات التي يوجد فيها الحرف أولًا "خَضَمَ"، و"قَضَمَ". فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والخوخ وما شابههما، والقضم

للصلب اليابس، نحو قضم الرجل اللوز، وقد اختيرت الخاء لرقتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس تبعًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"[٣٧].

وثمة علاقة بين الأصوات والأبنية، ففي بناء المضعف الثلاثي: صرَّ الجندب، وصرصر البازي، كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر. وفي المصادر الرباعية مثل: الزعزعة والقلقلة، فهي تأتي للتكرير، إذ جُعل المثال المكرر للمعنى المكرر[٣٨].

(٢/٣) التعريف الصرفي بالمقدمات:

إن مصنفي معجمات الأبنية اتخذوا من مقدماتهم تمهيدًا لإرساء المعلومات الصرفية التي شكلت أساسًا وظيفيًّا لمعجماتهم، وتنوعت هذه المعلومات في معجمات الأبنية موضع البحث إلى ثلاثة أنواع: الانتماء المقولي للكلمة، والبنية الصرفية للكلمة، واشتقاق الصيغة الصرفية للكلمة.

أولًا- الانتماء المقولي للكلمة: وهو تقسيم الكلام إلى أفعال وأسماء وحروف، وقد أولاه الفارابي في (ديوان الأدب) اهتمامًا كبيرًا؛ حيث صَدَّر مقدمته بتعريف كل قسم من الثلاثة، ثم فَصَل بين الأسماء والأفعال في تحديد أبنية كل منها[٣٩]، كما وَضَّح أنه قسَّم معجمه على الأسماء والأفعال، وبهذا يعد (ديوان الأدب) معجم الأبنية الشامل الوحيد الذي استخدم البنية العظمى التي تعلو نظام الترتيب.

وكذلك ابن دريد في (الاشتقاق) حدد في مقدمته اقتصار معجمه على الأسماء فقط، ثم بيَّن نوع الأسماء التي سيوضح اشتقاقها بقوله: "فشرحنا في كتابنا هذا أسماء القبائل والعمائر، وأفخاذها وبطونها، وتجاوزنا ذلك إلى أسماء ساداتها وتُنْيانِها وشعرائها وفرسانها، وجراري الجيوش من رؤسائهم، ومن ارتضت بحكمه فيما شجر بينها، وانقادت لأمره في تدبير حروبها، ومكايدة أعدائها"[٤٠]. وكذلك ابن القطاع الذي قصر معجمه على الأفعال عامة، والسجستاني الذي قصر معجمه على بناءي

(فَعَل وأَفْعَل)، وكلاهما محدد الانتماء المقولي من خلال العنوان والمقدمة معًا، فرغم عدم عناية السجستاني بكتابة مقدمة لمعجمه فإنه مهد بسطرين لمداخله قائلًا: "هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب الأصمعي سألته عنه حرفًا حرفًا"(٤١).

أما المحكم والجمهرة فلم ينشغلا بهذا الجانب الصرفي بتحديد الانتماء المقولي للكلمة، وهذا ما دعا الباحثين إلى إخراج هذَيْن المعجمين من حدود معجمات الأبنية كما وَضَّح البحث سابقًا.

ثانيًا- البنية الصرفية للكلمة: وهي أبنية الأسماء والأفعال (الثنائي- الثلاثي- الرباعي- الخماسي)، مع توضيح أنواع الثلاثي (الصحيح- المعتل)، وتوضيح أنواع المعتل (مثال- أجوف- ناقص)، وتوضيح حرف الاعتلال (الواو- الياء).

ولم يرد ذكر لهذه الأبنية بمقدمات المحكم والاشتقاق وفعلت وأفعلت، ذلك أن (المحكم) آخر معجمات الأبنية الشاملة الذي صُنِّف بعد حديث طويل عن الأبنية العربية في التراث العربي بمصنفاته الصرفية والمعجمية. أما (الاشتقاق) و(فعلت وأفعلت) فلم يُقسما على الأبنية؛ لأنهما من معجمات الأبنية النوعية.

بينما اهتمت معجمات الجمهرة وديوان الأدب وكتاب الأفعال بذكر الأبنية الصرفية بمقدماتها، فقد ذكر ابن دريد في (الجمهرة) ترتيب الأبنية بالمقدمة، وكيفية الوصول إلى البناء المراد مع ترتيب الحروف الذي انتهجه، وذكر الفارابي في (ديوان الأدب) أبنية الأسماء وأبنية الأفعال كل على حدة، وترتيب الأبنية في كل منها، وبيان ضبط الأمثلة المختلفة من كل بناء. ويشترك الجمهرة مع ديوان الأدب في استقلال البنية ومداخلها معًا، وترتيب هذه المداخل سواء على الترتيب الألفبائي التدويري في الجمهرة أم الترتيب على التقفية في ديوان الأدب، لكنهما يختلفان في ترتيب الأبنية ومصطلحات عرضها بالمقدمة.

حيث يقول ابن دريد: "اعْلَم أَن الْأَمْثِلَة الّتِي أَصَّلهَا النحويون واصطلح عَلَيْهَا أهل اللُّغَة ثلاثية ورباعية وخماسية، فالثلاثية عشرَة أَمْثِلَة...، والرّبَاعِيّة، وَهِي خَمْسَة أَمْثِلَة، وَقَالَ الْأَخْفَش: هِيَ سِتَّة...، والأمثلة الخماسية أَرْبَعَة..."[٤٢] ويقصد بالأمثلة التي أصلها النحويون الأبنية أو الأصول، وبأمثلة الأبنية ما يتفرع عنها من أشكال.

أما الفارابي فيقول مفسرًا أجناس الكلام التي قسم معجمه عليها: "أَجناسُ الكلام: ما تضمَّنَتْه أَسماءُ الكتب السِّتة التي ذكرتها. فالسالم: ما سلم من حروف المدِّ واللين والتّضعيف. والمضاعف: ما كانت العينُ منه واللام من جنس واحد. والمِثال: ما كانت في أَوله واو أَو ياء. وذُو الثّلاثة: ما كانت العين منه حرفًا من حروف المدِّ واللين. وذُو الأَربعة: ما كانت اللام منه كذلك. والهمزةُ كالحرف السّالم في احتماله الحركات، وإنما جُعِلَت في حروف الاعتلال لأَنّها تُلَيِّنُ فتلحق بها".[٤٣] ثم ذكر أبنية الأسماء والأفعال وحصر الأسماء في الثلاثي والرباعي والخماسي، والأفعال في الثلاثي والرباعي، وذكر أمثلة لكلٍّ منها.

كما نبه ابن القطاع بمقدمة (الأفعال) على الأبنية باختصار، واستدرك على شيخه ابن القوطية اقتصاره على أبنية الثلاثي والرباعي وتفرقتها بين أجزاء المعجم؛ حيث قال: "رددت كل فعل إلى مثله وقرنت كل شكل بشكله ورتبته خلاف ترتيبه وهذبته خلاف تهذيبه، وذكرت ما أغفله من الأفعال الثلاثية والمزيدة بالهمزة والثنائية المكررة وأوردت الأفعال الرباعية الصحيحة والأفعال الخماسية والسداسية المزيدة"[٤٤]. واتخذ ابن القطاع من البنية الكبرى الألفبائية نظامًا للترتيب، وقسم كل حرف إلى الأبنية المذكورة، ومثله ابن سيده في المحكم؛ حيث جاءت الأبنية بكل أبواب الحروف.

ثالثًا- الصيغة الصرفية للكلمة: ونقصد بها القواعد العامة التي نبه عليها المصنفون في المقدمة بهدف الإيجاز وعدم التكرار في ذكر الصيغ الصرفية المشتقة من

الأسماء والأفعال، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وكذا الجموع على القلة والكثرة.

وكان ابن سيده في (المحكم) أكثر مصنفي معجمات الأبنية اهتمامًا بضبط الصيغ الصرفية في مقدمته، فتكاد تقتصر مقدمته على هذه المسائل، وقد ذكر مسائله من جهتين: جهة الصيغ التي ينبه عليها في موضعها بالمعجم، "وَمِنْه التَّنْبِيه على شَاذ النَّسَب، وَالْجمع، والتصغير، والمصادر، وَالْأَفْعَال، والإمالة، والأبنية، والتصاريف، والإدغام"(٤٥). وجهة الصيغ التي لا يذكرها في موضعها بالمعجم، والتي كان غرضه من ذكرها بالمقدمة الإيجاز وعدم التكرار، والتي أخذت الحيز الأكبر من مقدمته، ومنها كما يقول:

"إِذا ذكرت " مِفْعَلا"، لم أذكر "مِفْعالا"، لعلمي أَن كل " مِفْعل " مقصورٌ على "مِفْعال"، على مَا ذهب إِلَيْهِ الْخَلِيل، وَلذَلِك صحّت الْعين من " مِفْعل " إِذا كَانَت واوا أَو يَاء، نَحْو :مِجْوَب ومِخْيَط، لِأَنَّهُمَا فِي نيَّة مِجْواب ومِخْياط.

وَمِنْه: أَنّي لَا أذكر "افْعالّ" إِذا ذكرت "افْعَلّ" من الألوان، لِأَن كل "افْعَلّ" عِنْد سِيبَوَيْهٍ من الألوان، محذوفة من "أفْعال" إِيثَار التَّخْفِيف.

وَمِنْه: أَنّي إِذا ذكرت "فُعَلِلًا" أَو" فَعَلِلًا" لم أذكر"فُعالِلا" وَلَا "فَعالِل" نَحْو: عُلَبطٍ وجَنَدِل، وَذَلِكَ لِأَن كل "فُعَلِل" مَقْصُور من "فُعالِل"، وكل "فَعَلِل" مَقْصُور من "فَعالل" ، لِأَنَّهُ لَيْسَ من كَلَامهم التقاء أَربع متحركات وضعا، إِلّا بعد توَسط الْحَذف..

وَمِنْه: أَنّي لَا أذكر الْجمع المسلّم إِلّا أَن يكون تَشْبِيها بالْمُكَسّر فِي كَونه سماعيا...

وَمِنْه: أَنّي لَا أذكر مَا جَاءَ من جمع فَاعل المعتل الْعين على "فعلة" إِلّا أَن يَصح مَوضِع الْعين مِنْهُ، نَحْو حوكة وحولة، فَأَما مَا جَاءَ مِنْهُ مُعْتَلًّا طباعة وسَادَة، فَلَا اذكره لاطراده. وَكَذَلِكَ لَا أذكر مَا جَاءَ من جمع فَاعل المعتل اللّام على "فعلة

"نَحْو: قُضَاة ورماة، لِأَن هَذَا مطرد أَيْضا. وَكَذَلِكَ ادْع مَا جَاءَ من جمع "فاعلة "على "فواعل" لَاطراده أَيْضًا.

وَمِنْه: أَنِّي لَا أذكر اسْم الْمصدر وَالزَّمَان وَالْمَكَان من الْأَفْعَال الثلاثية المعتلة الْعين أَو اللَّام، لِأَن بِنَاء ذَلِك فِي جَمِيع هَذِه الْأَنْوَاع مطرد، فَإِن شَذّ من ذَلِك شَيْء ذكرته...

وَمِنْه: أَنِّي لَا أذكر أَفعَال التَّعَجُّب فِيهِ الْبَتَّةَ، لاطراد صيغها..."[٤٦].

كما حرص الفارابي في (ديوان الأدب) على التنبيه على الأسماء والصفات والمصادر التي لم يذكرها في معجمه لاطرادها، فنبَّه على ثمانية أنواع من الأسماء، وثلاث عشرة من الصفات، وأربعة من المصادر[٤٧].

ويعد ذكر القواعد العامة للصيغ المطردة بالمقدمات من مناهج معجمات الأبنية التي اختصرت كثيرًا محتوى هذه المعجمات، فضلًا عن اطراد الأبنية الصرفية التي تندرج تحتها المداخل، وبالتالي لا يحتاج المُصنِّف إلى عزو كل مدخل إلى بنائه الأصلي وجمع اشتقاقاته.

وثلاثة الجوانب السابقة بمقدمات معجمات الأبنية انعدم وجودها بمعجمات الألفاظ والمعاني، فلم ترد أي معلومات صرفية بمقدمة (لسان العرب)، وكذلك مقدمة (المخصص) لابن سيده. لذا فإن التعريف الصرفي بالمقدمات خاص بمعجمات الأبنية فقط كالتعريف الصوتي، وهذه من الخصوصيات الفارقة التي تميز معجمات الأبنية عن معجمات الألفاظ والمعاني.

والتعريفان الصوتي والصرفي بمقدمات معجمات الأبنية أدّيا إلى ضرورة قراءة هذه المقدمات والاسترشاد بها؛ لأنها جزءٌ من التعريف الشكلي للمداخل، ومن دونها لا يكون تعريف المدخل كاملًا، وبها يكون معجم الأبنية ذا وظيفة تكاملية لا فردية، فوظيفة حصر مفردات اللغة لا تتم إلا بمعلوماتها الصوتية وتعريف أبنيتها الصرفية وبيان صيغها.

(٣/٣) التعريف الوظيفي للمعجم بالمقدمات:

يقول ابن سيده في مقدمة (المحكم): "وَلَيْسَت الْإِحَاطَة بعلم كتَابنَا هَذَا، إِلَّا لمن مهر بصناعة الْإِعْرَاب، وَتقدم فِي علم الْعرُوض والقوافي، فَإِنَّهُ إِذا رأى يبرين فِي بَاب "ب ر ي" لم يعلم لأي معنى جعل بسيط الْكَلِمَة هَذِه الْحُرُوف الثّلَاثَة، إِلَّا بعد علم بِالْعَرَبِيَّةِ أصيلٍ، وَبَاعَ فِي أَثْنَائِهَا عريض طَوِيل"[٤٨]. ولم نعثر على مثل هذا التصريح بمقدمة معجم ابن سيده الآخر (المخصص)، وهذا النص يعني أن (المحكم) مقدم إلى مستعمل متخصص ملم بعلوم العربية، حتى يستطيع أن يفهم المعجم ويفيد مما يقدمه، وبالتالي ليست وظيفة المحكم مساعدة المستعمل العادي في البحث عن معاني المفردات، وإنما وظيفته وضع ضوابط اللغة وأسسها، وتقديمها في صورة علمية بنائية.

واستعصت هذه الوظيفة لمعجمات الأبنية على البيان لدى اللغويين قديمًا وحديثًا، ومنهم ابن منظور الذي قدَّر عمل ابن سيده في (المحكم) بقوله: "وَلَا أكمل من الْمُحكم لأبي الْحسن عَليّ بن إِسْمَاعِيل بن سَيّده الأندلسي"، لكنه عاب عليه بمقدمته اتباعه نظام الأبنية، فيقول عن المحكم: "فرّق الذِّهْن بَين الثنائي والمضاعف والمقلوب وبدّد الْفِكر باللفيف والمعتل والرباعي والخماسي فَضَاعَ الْمَطْلُوب... وَلَيْسَ لذَلِك سَبَب إِلَّا سوء التَّرْتِيب، وتخليط التَّفْصِيل والتبويب".

وابن منظور محق فيما عابه على المحكم إذا كان هدف ابن سيده حقًّا خدمة المستعمل بالبحث عن معاني الألفاظ، لكن ابن سيده كان يصمم معجمًا للأبنية غرضه الكمال كما نعته ابن منظور نفسه بمقدمته، والكمال لا يأتي إلا بالحصر والجمع اللذين لا يتوفران إلا بنظام الأبنية. ولبلوغ الكمال أيضًا استدرك ابن سيده ما فات مَنْ سبقوه من أبنية وأضافها إلى معجمه، فقد صرح بمعرض حديثه عن مصادر المحكم بإضافة أبنية لم يذكرها سيبويه.

ويقول ابن القطاع بمقدمة (الأفعال): "استوعب جميع الأفعال على التمام والكمال"[٤٩]، وهذه إشارة صريحة إلى وظيفة الحصر والكمال.

وهذا ابن دريد في مقدمة (الاشتقاق) يحدد وظيفة من وظائف معجمات الأبنية، وهي التفرقة بين العربي والأعجمي ببيان اشتقاق الأسماء من الجذر اللغوي العربي، فيقول: "وكان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب، أن قومًا ممن يطعن على اللسان العربي وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، وإلى ادعاء ما لم يقع عليه اصطلاح من أوليتهم، وعدوا أسماء جهلوا اشتقاقها و لم ينقذ علمهم في الفحص عنها، فعارضوا بالإنكار..."[٥٠].

والإشارة إلى مثل هذه الوظائف بمقدمات المعجمات مع انعدام ذكر البنية الكبرى بمقدمات أكثرها- يؤكد وظيفتها المختلفة عن معجمات الألفاظ والمعاني؛ حيث إن عدم التركيز على طريقة البحث في المعجم بطريق البنية الكبرى ينفي أن تكون الوظيفة هي البحث عن المدخل بعينه، وإنما إدراك المداخل التي تندرج تحت كل بناء.

في حين يجد البحث إشارة إلى تكوين البنية الكبرى بمقدمة لسان العرب، فيقول ابن منظور: "ورتبته تَرْتِيب [الصِّحَاح] فِي الْأَبْوَاب والفصول"[٥١]؛ أي البنية الكبرى على التقفية؛ وذلك لأنه يرى أن الجوهري أحسن ترتيب الصحاح، وسهولة الوصول للألفاظ لمعرفة معانيها وظيفة معجمات الألفاظ؛ لذلك كانت تميل إلى سهولة الترتيب.

كما يقول ابن سيده بمقدمة (المخصص) عن سبب تصنيفه: "أَضَعهُ مُبَوَّبًا حِين رَأَيْت ذَلِك أجدى على الفصيح المدره والبليغ المُفَوَّه والخَطيب المصقع والشاعر الْمجِيد المدقع فَإِنَّهُ إِذا كَانَت للمسمى أَسمَاء كَثِيرَة وللموصوف أَوْصَاف عديدة تنقى الْخَطِيب والشاعر مِنْهَا مَا شاءا واتسعا فِيمَا يحتاجان إِلَيْهِ من سجع أَو قافية..."[٥٢]،

وهذه وظيفة تختص بها معجمات المعاني لإيجاد اللفظ المناسب للمعنى المراد، وضَّحها ابن سيده كما وضح وظيفة (المحكم) بتحديد المستعمل المتخصص.

(٤) الأبنية بين التعريفَيْن الشكلي والدلالي:

إن التقسيم على الأبنية هو أساس الانتماء إلى معجمات الأبنية، وتعد الأبنية جزءًا من التعريف الشكلي للمداخل المعجمية كما بينت الدراسة في التعريف الصرفي بالمقدمات، بالإضافة إلى ما تقدمه الأبنية من مشاركة في التعريف الدلالي من خلال معاني الأبنية، وقد قسم مصنفو المعجمات أبنيتهم بطرق متعددة، وألحقوا بها أجناس الأسماء والأفعال المختلفة وأمثلتها. وفيما يلي بيان لحدود الأبنية وما يتفرع عنها، ومواضعها بين بِنَى المعجم الثلاثة (العظمى والكبرى والصغرى)، وعلاقة معاني الأبنية بالتعريف الدلالي للمداخل.

(١/٤) الأبنية والأجناس والأمثلة:

والأبنية هي ما يشتق منها الأوزان المزيدة وأمثلة الأسماء والأفعال؛ أي هي أصول الأسماء والأفعال بالميزان الصرفي (فعل الثلاثي- فعلل الرباعي- فعلّل الخماسي)، فيشتق منها الأوزان الأخرى غير الأصلية بحروف الزيادة، ويشتق منها الأمثلة ذات الضبط المتنوع.

والأبنية لدى علماء الصرف هي أصول الأسماء والأفعال، "وَأَبْنِيَةُ الاسْمِ الأصُولُ ثُلاثِيَّةٌ ورُباعِيَّةٌ وخُمَاسِيَّةٌ وَأَبْنِيَةُ الفعل ثلاثية ورباعية"(٥٣). وكذا حصر مصنفو معجمات الأبنية الأصول إلى ثلاثية ورباعية وخماسية بمقدماتهم الصرفية كما تَقَدَّم، لكن بعضهم فصل المضاعف والمهموز عن الثلاثي بأبواب الأبنية، فجاءا بوصفهما بناءَيْن مستقلين، وكأنهم خلطوا تقسيم الأجناس مع تقسيم الأبنية. والأجناس نوع من تقسيم الأسماء والأفعال يُفَرِّق بين أنواع الصحيح والمعتل، وهو المصطلح الذي استخدمه الفارابي بمقدمة معجمه (ديوان الأدب)، فالمضاعف فرع من

الأجناس لديه غير الصحيح والمعتل. فقد قسم الفارابي معجمه على الأجناس أولًا وفَرَّع منها الأبنية على النحو التالي:

السالم من الأسماء: الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسالم من الأفعال: الثلاثي، والرباعي. ثم المضاعف من الأسماء والأفعال، ثم المثال المضاعف والثلاثي من الأسماء والأفعال، ثم ذوات الثلاثة (الأجوف) من الأفعال والأسماء، ثم ذوات الأربعة (الناقص) من الأسماء والأفعال(٥٤)، ثم اللفيف، ثم المهموز المضاعف والثلاثي من الأسماء والأفعال. مع ذكر أمثلة المجرد والمزيد من كل بناء.

أما ابن دريد وابن سيده وابن القطاع فجنحوا إلى تقسيم الأبنية على نحو يمزج بينها وبين الأجناس، على النحو التالي:

ترتيب (جمهرة اللغة): الثنائي الصحيح- الثنائي من الرباعي- الثنائي المهموز- الثنائي المعتل- الثلاثي الصحيح والمعتل معًا- تكملة الثنائي الصحيح من الأسماء- الثلاثي المعتل- الرباعي المعتل- النوادر في الهمز من الثلاثي- اللفيف في الهمز- المقصور المهموز- الرباعي الصحيح- أبواب الرباعي المعتل بأوزانه- أبواب الرباعي بأحد حروف الزيادة- أبواب الخماسي- الخماسي المزيد بحرف- باب اللفيف من الخماسي والسداسي- أبواب متفرقة من أبنية مختلفة... ويبدو أن هذا الترتيب لابن دريد كان غير مطرد، وشابه التداخل والخلط، فقد قصد بالثنائي المعتل على سبيل المثال الثلاثي الذي به حرفا علة مع عد الهمزة من حروف العلة.

أما ترتيب (المحكم) فهو: الثنائي الصحيح- الثلاثي الصحيح- الثنائي المعتل- الثلاثي المعتل- الثلاثي اللفيف- الرباعي- الخماسي، مع ضم الهمزة إلى المعتل.

وأما ترتيب (الأفعال) فهو: الثلاثي الصحيح- الثنائي المضاعف- الثلاثي المهموز- الثلاثي المعتل- الثنائي المكرر- الرباعي الصحيح- الخماسي- السداسي.

وجاء في شرح شافية ابن الحاجب مسوغ هذا التقسيم المتداخل بمعجمات الأبنية؛ حيث يقول الرَّضِيّ بعد التقسيم على الصحيح والمعتل: "تنقسم الأبنية قسمةً

أخرى إلى مهموز وغير مهموز، فالمهموز قد يكون صحيحًا كأَمر وسأل وقرأ، وقد يكون معتلًا نحو آل وَوَأل ورأى، وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ وَوَعَدَ. وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف إما صحيح كمدَّ، أو معتل كودَّ وحيٍّ وقُوَّةٍ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد، وكذا المضاعف إما مهموز كأزَّ، أو غيره كمدَّ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة كأمر وسأل وقرأ، والمضاعف ما عينه ولامه متماثلان وهو الكثير، أو ما فاؤه وعينه متماثلان كدَدَنٍ وهو في غاية القلة"(٥٥). فقد تَبَنَّى هؤلاء المصنفون المعجميون المضاعف والمهموز بوصفهما بناءَيْن مستقلَّيْن منهما الصحيح ومنهما المعتل، كما الثلاثي والرباعي. وبهذا يكون لدينا وجهان لعرض الأبنية بهذه المعجمات: الأول قدَّم الأجناس ثم فَرَّع منها الأبنية، والثاني مَزَجَ بين الأجناس والأبنية، وكلا الوجهَيْن فَرَّع من الأبنية الأمثلة المجردة، وهي أشكال الضبط المختلفة من الأبنية، وقد ذكر ابن دريد في مقدمة (جمهرة اللغة) الأمثلة في كل بناء، نحو: (فَعَلَ- فَعِلَ- فَعُلَ) من الأفعال، و(فَعْل- فِعْل- فُعْل) من الأسماء.

فعلى صعيد **ضبط أمثلة الأبنية** كان الفارابي أكثر المهتمين بها، فقد ذكر أمثلة كل الأبنية مجردة ومزيدة، وعَرَّف المثال تعريفًا شكليًّا من حيث جموعه ونعوته ومصادره وغير ذلك، مثل (فَعْل) في أول باب الصحيح من الأمثال، فيقول فيه:

"وأَبْنِيةُ الأَسماءِ على كَثْرَتِها أَولاها بالابْتِدَاءِ ما كانَ بَفتْحِ الفاءِ وتَسْكينِ العَيْنِ مِنْها، لأَنَّه أَخَفُّها.

وهذا البناءُ يَقَعُ لواحد فُعول من الأَسماءِ، ولهُ البابُ، وواحدِ فِعالٍ من النّعوتِ، وإنّما البابُ لفَعِيلٍ، ولِجَمْعِ فَعْلةٍ منَ النّباتِ والشّجَرِ وما انْشَعَبَ مِنُهما، ولمصدَر ما كانَ مفتوحَ العَيْنَ من الأَفعالِ في الماضي. فهذا جُمهْورُ هذا البِناء وأَصْلُهُ، وفُروعُهُ كَثيرةٌ"(٥٦).

وبهذا يكون ضبط المدخل مُعَرَّفًا مسبقًا من هذه المقدمة ومعها مثال البناء مضبوط بالشكل. وبيان الضبط بهذا التأصيل والوضوح وعدم تركه إلى علامات الضبط فقط- من الوظائف التي تنفرد بها معجمات الأبنية، والتي تظهر أهميتها بضبط الأفعال، لا سيما ضبط عين المضارع بكل مثال من أمثلة الماضي على النحو التالي:

"(بابُ فَعَل يَفْعُل) بفَتْح العين من الماضي وضَمِّها من المستَقبَل

ويُقال :جلَبَ الجُرحُ: إذا علَته جَلْبةٌ للبرء. وجلَبَ الغنَمُ جَلَبًا، وجلَبَ على فرسهِ جَلَبًا: إذا صاحَ عليه فاستحثّهُ من خَلفهِ للسَّبْق. وجَنبتُه الخَيْرَ أو الشَّرَّ: إذا نحّيتهُ عنه...".

ومن الملاحظ أنه لا ذِكر للفعل المضارع مع المداخل الماضية؛ لأن التعريف الشكلي الذي علا المداخل أغنى عن تكرارها، وقد ساعد هذا على اختصار المعجم.

وإذا نظرنا إلى أحد هذه الأفعال بمعجم (لسان العرب) وجدنا المضارع ملحقًا بالماضي ومضبوطًا بالشكل فقط، ومن هذا الفعل (جلب):

"جَلَبَه يَجْلِبُه ويَجْلُبه جَلْبًا وجَلَبًا واجْتَلَبَه وجَلَبْتُ الشيءَ إلى نفْسي واجْتَلَبْتُه، بمعنى... ويقال جَلَبْتُ الشيءَ جَلَبًا... وجَلَبَ لأَهلِه يَجْلُبُ وأَجْلَبَ: كَسَبَ وطَلَبَ واحْتالَ... **جَلَبَ** القومُ يَجْلِبُون ويَجْلُبُون... وجَلَبَ الدَّمُ، وأَجْلَبَ: يَبِسَ... وقد **جَلَبَ** يَجْلِبُ ويَجْلُبُ، وأَجْلَبَ الجُرْحُ مثله...".

فقد ضبط ابن منظور المضارع على وجهين (يفعُل ويفعِل)، ولم يذكر المضارع بأحد المداخل، كما أنه مزج بين مداخل الأفعال والأسماء.

كما ورد الفعل نفسه (جلب) لدى ابن سيده بالمخصص في باب فعلت وأفعلت على النحو التالي:

"جَلَبَ الجرحُ يَجْلُب ويَجْلِب وأَجْلَب: إذا عَلَتْهُ جُلْبَةٌ للبُرْء أَي جِلْدة... وجَلَبَ القومُ يَجْلُبون جَلَبًا وأَجْلَبوا من الجَلَبَة وَهِي الصِّياح". فقد اهتم بضبط المضارع أيضًا بالشكل فقط.

وقد اتفق جميعهم على ضبط عين المضارع في هذا الفعل على (يفعُل)، وأضاف ابن منظور وابن سيده بالمخصص (يفعِل) ببعض المداخل، لكن الفارابي انطلق من الضبط لحصر الأفعال المنتمية إليه، وفي هذا بيان لوظيفة التأصيل، ووضوح الضبط الذي لا يحتمل التصحيف.

(٢/٤) الأبنية بين بِنى المعجم:

ومن جهة أخرى تنوع **موضع الأبنية** بالنسبة إلى حروف المعجم؛ حيث جاء على وجهَيْن: الأول تقديم البناء وورود مرة واحدة بالمعجم وتحته أبواب الحروف جميعها وبها كل المداخل مرتبة، ومنه الجمهرة وديوان الأدب، والثاني تقديم باب الحرف وتحته كل الأبنية، مع تكرار الأبنية بكل أبواب الحروف، ومنه المحكم والأفعال. فعندما يعلو البناء باب الحرف يصبح بنيةً عُظمى[٥٧] للمعجم؛ لأن باب الحرف فَصَلَ بين الأبنية والمداخل، وعندما يلي البناء باب الحرف يكون جزءًا من البنية الصغرى؛ لأنه يكون في هذه الحال تبويبًا للمداخل، وموضعه في كلتا الحالين لا يؤثر في دوره بالتعريف الشكلي للمداخل.

وانتماء أبواب الأبنية إلى البنية العظمى أدَّى إلى تفرقة الجذر اللغوي بين ثنايا المعجم، واقتصر على أنواع معينة منها، تلك التي تُقَدِّم الأبنية على أبواب الحروف، ومنها الجمهرة وديوان الأدب، ويقدم البحث تحليلًا لأحد الجذور بمعجم الجمهرة يبين ماهية هذه التفرقة.

(أ ب ي):

باب الثنائي المعتل وما تشعب منه: [أَبَا] والأباء مَمْدُود: حمل الْقصب... [ج١/ ص٢٢٩]

باب الباء في المعتل ما تشعب منه: والأبا، مَقْصُور: دَاء يُصِيب الْغنم إِذا اشتمّت أبوالَ الأراوي، وعتران أبْواوان. والأَبَاء :حَمْل القَصَب... [ج٢/ ١٠٢٩]

وأبى الرجلُ يأبَى إباءً فَهُوَ آبٍ وأَبِيّ. وَرجل أَبيان: يَأْبَى الدّنيئة. [ج٢/ ١٠٣٠]

باب الألف في الهمز: وأَبِيَ التيسُ يأبَى أَبى شَدِيدًا فَهُوَ آبٍ، وتيس آبَى، مثل أعمى، وعتر أَبْواء من تيوس أُبْو، وَذَلِكَ أَن يشَمّ بولَ الأُرويّة أَو يطَأ فِي موطئها فَيَأْخذهُ دَاء فِي رَأسه فيَرِم حَتَّى يَمُوت وَلَا يكَاد يُقدر على لَحْمه من مرارته. وَرُبَمَا أَبِيَت الضّأن، غير أَنه فِي الْمعز أَكثر. [ج٢/ ١٠٩٠]

بَاب مَا اتّفق عَلَيْهِ أَبُو زيد وَأَبُو عُبيدة مِمّا تكلّمت بِهِ الْعَرَب من فعلتُ وأفعلتُ: وأَبَيْتُ الشيءَ، إِذا أَنفتَ مِنْهُ فَأَنا آبَى إباءً وَأَنا آبٍ وأَبَيْتُ فَأَنا أَبّاء وأبيّ، أَي مُمْتَنع. وأبيتُ فلَانا، إِذا حَملته على أَن يَأْبَى فَهُوَ أبيّ، أَي مُمْتَنع. [ج٣/ ١٢٦٦]

بَاب من اللُّغَات عَن أبي زيد: وَقَالَ فِي أَب من النّاقِص:

كريمٌ طابت الأعراقُ مِنْهُ ... وأَشْبَهَ فِعْلُه فِعْلَ الأَبينا. [ج٣/ ١٣٠٧]

ويلاحظ تفرُّق الجذر (أ ب ي) بين خمسة أبواب بالجمهرة، فحرف العلة (ي) جعله ينتمي إلى المعتل، وحرف الهمزة جعله ينتمي إلى المهموز، وحرفا الهمزة والياء معًا جعلاه ينتمي إلى الثنائي المعتل، بالإضافة إلى البابَيْن الآخرين من أبواب ابن دريد الملحقة بالمعجم. وهذه الأبواب تعد جزءاً من البنية العظمى للجمهرة؛ لأنها علت أبواب الحروف، وحشد ابن دريد تحتها المداخل المنتمية إليها.

ومن جهة أخرى يرصد البحث الجذر نفسه في معجم (المحكم) لابن سيده بباب الثلاثي اللفيف المتفرع عن حرف الباء، و لم يرصده البحث بأي مكان آخر بالمعجم، وجاء على النحو التالي:

[باب الثلاثي اللفيف]

[الباء والهمزة والياء]

[مقلوبة]

[أب ي] أَبَى الشَّيءَ يَأْبَاهُ إباءً وإباءَةً كَرِهَهُ... والآبِيَةُ الّتِي تَعَافُ الماءَ وهي أَيْضًا الّتِي لا تُرِيدُ العَشَاءَ... والأَبَاءُ القَصَبُ واحِدَتُهُ أَبَاءَةٌ والأَبَاءَةُ القِطْعَةُ مِنَ القَصَبِ... [ج١٠/ ٥٥٨- ٥٦٠]

وقد ضم ابن سيده هذا الجذر إلى باب اللفيف؛ لأنه عدَّ الهمزة من حروف العلة مثل ابن دريد. واللفيف يعد تبويبًا للمداخل من بعده، وجزءًا من البنية الصغرى للمعجم، وهذا لم يُفَرِّق الجذور بين ثنايا المعجم، لكنه فرَّق الأبنية وأجناسها، وأدى إلى تكرير كل الأبنية بكل حرف من حروف المعجم.

ولا يعيب البحث هذا التكرير للأبنية كما لم يعب تفرُّق الجذور بمعجم الجمهرة، بل يثبت كليهما ليبين خصوصية التعريف الشكلي المرتبط بالأبنية على اختلاف انتمائها للبنيتين العظمى والصغرى، وخصوصية التعريف الدلالي الذي تَفَرَّق مع الأبنية والجذور. وهذا يثبت حِرْص هذه المعجمات على حضور الأبنية، والإصرار على حضور التعريف الشكلي الذي تقدمه من حيث بيان الأصول وأمثلة الضبط السليم. والاهتمام بتعريف الأجناس والأبنية الأصلية وأمثلتها مجردة ومزيدة يضاف إلى وظائف معجمات الأبنية الأساسية التي تُقَدَّم بشكل مباشر إلى مستعمل المعجم، ولا يحتاج المستعمل إلى البحث عنها بين ثنايا التعريف الدلالي.

و لم تعرف معجمات الألفاظ كلسان العرب هذا التقسيم على الأبنية والأجناس والأمثلة، لذا لم تتفرق جذورها، و لم يصبها تكرير الأبواب، كما أنها لم تعرف البنية العظمى البتة، واقتصرت على البنيتين الكبرى والصغرى فقط.

أما معجمات المعاني فلم تعرف هذا التقسيم أيضًا، لكنها عرفت تفرقة الجذور لأهدافها المتعلقة بجمع ألفاظ معاني الموضوع الواحد، وعرفت أيضًا البنية العظمى؛ لأنها قُسِّمت على أبواب الموضوعات، وقد ضم (المخصص) لابن سيده موضوعات مرتبطة بالأبنية، مثل: كتاب الأفعال والمصادر الذي شمل أبوابًا، مثل: فعلت وأفعلت، واستفعلت، وافتعلت، ومصادر بنات الأربع، وباب ما كان من الياء

والواو، ومثل: كتاب المقصور والممدود الذي شمل أبوابًا، مثل: باب تثنية المقصور، وباب تثنية الممدود، ومما جاء على فَعَلٍ مقصورًا. وثمة تشابه بين باب فعلت وأفعلت باتفاق معنى بمعجم (المخصص)، ومعجم (فعلت وأفعلت) للسجستاني موضع الدراسة، فكلاهما مختص ببناءَي الثلاثي بمختلف أمثلته والرباعي المزيد أفعل، وكلاهما مختص باتفاق المعنى، كما ورد هذا الباب أيضًا بمعجم (الأفعال) لابن القطاع. وحضور هذا الباب مألوفٌ بمعجمات المعاني التي صُممت على البنية العظمى، فنجده مثلًا ضمن كتاب أمثلة الأفعال بمعجم (الغريب المصنف) لأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ)[٥٨].

وقد ورد الجذر (أ ج ر) بثلاثة المعجمات على النحو التالي:

المخصص: يُقَال أَجَرْتُ المَمْلوكَ آجُرُه أَجْرًا وأَجَرَه اللهُ يَأْجُرُه أَجْرًا وآجَرَه. [ج٤/ ص٣٣٩]

فعلت وأفعلت: ويقال: أجَرت الغلامَ فأنا آجره أي أعطيه أجره، ويقال: أعطيته أجرته. وآجرت الغلام فأنا أؤجره إذا أكريته، ويقال في التعزية وغيرها أجركم الله مقصور ولا يقال: آجركم الله. [ص١١٥]

الأفعال: أجره الله أجرًا يؤجره والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما أجر كذلك. أجرا وآجره يؤجره فصار صورة أفعل وفاعل واحدة. وأجَرَ العظمُ واليدُ برءا على فساد من كسرٍ أُجورًا. وأجِرت أَجَرًا. وأُجِرت أَجْرًا وأُجورًا وأجرتها وأجرت الرجل صيرته جاري فأنا مجير والمفعول مجار وهذا على القلب. وأَجِر الإنسان عددًا من ولده صاروا له أجرا بموتهم. [ج١/ ص٢٤]

ويتضح أن مداخل البناءَيْن الثلاثي والرباعي من الجذر المذكور تشتمل على التعريفين الشكلي والدلالي بمعجمَيْ الأبنية أكثر من معجم المعاني؛ حيث وردت المداخل بالمخصص دون أي تعريف دلالي، كما لم تحتو على أي تعريف شكلي سوى انتمائها إلى البناءَيْن المذكورين، في حين استوفى (الأفعال) بعض المعلومات

الصرفية الأخرى، مثل: اسم الفاعل واسم المفعول (مجير- مجار). ويُـذكَر أن ابـن سيده في (المخصص) اعتمد في هذا الباب على السجستاني، فقد ذكر اسمه مَصْـدَرًا ببعض المداخل، لكنه لم ينقل كل ما ورد عنه بهذا الجذر. ويذهب البحـث إلى أن اشتمال معجمات المعاني على أبواب من الأبنية لا يضعها في مصـاف معجمـات الأبنية التي صُمِّمت بأهداف مغايرة عن معجمات المعاني، وإن حضور هذه الأبواب بمعجمات المعاني يرجع إلى رغبتها في ضم كل المتشابه على مستوى المعاني وعلـى مستوى الشكل، مع الإقرار بأن حضور هذه الأبواب محدود كمًّا وكيفًـا، ويـرى البحث ضرورة عقد دراسات مقارنة إحصائية بين أبواب الأبنية بمعجمات المعـاني ومعجمات الأبنية النوعية لاستكشاف المزيد من وظائف كلا النوعين.

ورغم أن معجمات المعاني تتشابه مع معجمات الأبنية في اسـتخدام البنيـة العظمى فإن استخدام البنية العظمى في ظل حضور البنيتَيْن الكبرى والصغرى- أمر اختصت به معجمات الأبنية فقط؛ لأن معجمات المعاني تخلو عـادةً مـن البنيـة الكبرى. ومما يذكر أن التقسيم الثلاثي لبِنَى المعجم (العظمى والكبرى والصـغرى) وفقًا للتصور الغربي قد صادف تطابقًا مع فرع من معجمات الأبنيـة الـتي يمثلـها (الجمهرة وديوان الأدب)، وهذا أمر يحتاج إلى مزيد من الدراسـات لاستكشـاف النماذج المعجمية الأجنبية التي تتشابه مع معجمات الأبنية العربية ووظائفها. كمـا تجب الإشارة أيضًا إلى أن الوجه الآخر لموضع الأبنية بمعجمات الأبنية وحضـورها بالبنية الصغرى بوصفها تبويبًا للمداخل- لم يجد له البحث تأصيلًا نظريًا، فوجد أنه جزء من التعريف الشكلي في صورة عنوان للمداخل يُنْبِئ عن المعلومات الصرفية.

(٣/٤) معاني الأبنية:

يُفَرِّق اللغويون بين معنيَيْن للكلمة: المعـنى المعجمـي، والمعـنى الـوظيفي، ويقصدون بالمعنى المعجمي دلالة الكلمة في الاستعمال، وبـالمعنى الـوظيفي دلالـة العلامة الصرفية للكلمة التي تدل على معنى خاص[٥٩]، والعلامة "هي العنصر الـذي

يعبر عن المورفيم تعبيرًا شكليًّا"[٦٠]. وهذا المعنى الوظيفي له حضوره بمعجمات الأبنية؛ لأن الكلمات بها محددة العلامة الصرفية من حيث الانتماء المقولي، والأبنية، وأمثلتها. وأبنية الأسماء والأفعال وأمثلتها بمعجمات الأبنية مرتبطة بالتعريف الشكلي كما وَضَّح البحث؛ لأنها جزء من التعليق على شكل المداخل، لكنها أيضًا مرتبطة بالتعريف الدلالي لما تقدمه الأبنية من معانٍ تنعكس على كل المداخل التي تنتمي إليها، فالأبنية "تُسهم بحظٍّ وافر في تشكيل اتجاه المعنى المعجمي"[٦١]. ويتفرع المعنى الوظيفي للكلمة في معجمات الأبنية إلى ثلاثة أنواع: معنى الاسمية أو الفعلية، ومعاني أمثلة البنية الواحدة، ومعاني الأبنية المزيدة.

أولًا- معنى الاسمية والفعلية:

ركزت معجمات الأبنية على بيان انتماء الكلمة للأسماء أو الأفعال كما سبق وبَيَّن البحث في التعريف الشكلي لمقدمات معجمات ديوان الأدب، والأفعال، وفعلت وأفعلت، والاشتقاق. ولهذا الاهتمام بالتفرقة بين الأسماء والأفعال مسوّغ له علاقة بالمعنى الوظيفي لكليهما، فدلالة الأفعال تختلف عن دلالة الأسماء، وقد عني اللغويون القدماء بهذه التفرقة، واتفقوا على أن الاسم يفيد الثبوت، والفعل يفيد التجدد والحدوث[٦٢]، "وسرُّ ذلك أن الفعل مُقَيَّد بالزمن، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي، والمضارع مقيد بزمن الحال والاستقبال في الغالب، في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعم وأثبت"[٦٣]. وهذه الدلالة متعلقة بالاسمية والفعلية بوصفها كلمات مستقلة وليس بوصفها مسندًا إليه بالجملة الاسمية والجملة الفعلية[٦٤]، لذلك فإن الاهتمام بالأسماء والأفعال متفرقَيْن بالمعجمات أولى، ويُنْسَب لمصنفي معجمات الأبنية السبق في التأصيل لهذه الفكرة على مستوى التطبيق.

إن فكرة التفرقة بين الأسماء والأفعال تعطي الاسم أو الفعل تعريفًا دلاليًّا إضافيًّا للتعريف الدلالي للمدخل المعجمي، ورغم أن هذا الفصل بين الأسماء والأفعال يُفَرِّق الجذر اللغوي (المدخل الكبير) بين أجزاء المعجم فهذا ليس بعيب

بالنسبة إلى معجمات الأبنية؛ لأن منهجها مرتبط بالاعتناء بالمعاني الوظيفية للكلمات بدءًا من دلالة الاسمية أو الفعلية.

ومن الأمثلة الجذر (طلق) الذي استخدمه العلماء للتمثيل على التفرقة بين دلالتي الاسم والفعل منه، حيث إن دلالة (زيد منطلق) تختلف عن دلالة (انطلق زيد)، فالأول يعني ثبوت الانطلاق لزيد، والثاني يعني ثبوت الانطلاق في زمن معين وهو يفيد التغير والتجدد(٦٥). وقد ورد من هذا الجذر عدة أسماء وأفعال بديوان الأدب للفارابي، فالأسماء (طَلْق- طُلُق)، والأفعال ومصادرها (طَلُقَ يَطْلُق طَلْقًا- طَلَّق تطليقًا- انْطَلَق انطلاقًا)، ومع اتفاق التعريف الدلالي للاسم والفعل ومصدره (طلْق- طَلَقَ- طَلْقًا) يجب مراعاة التعريف الدلالي الثانوي الذي تقدمه الأسماء أو الأفعال.

ثانيًا- معاني أمثلة الأبنية:

انتبه أيضًا اللغويون القدماء إلى تغيُّر المعنى الدلالي مع تغيُّر الضبط في البنية الواحدة(٦٦)، لا سيما بنية الثلاثي، وعلى هذا اختلاف المعنى الدلالي من أمثلة الأسماء من الجذر (طلق) بديوان الأدب على النحو التالي:

الأسماء من الصحيح:

باب (فُعُل) بضم الفاء والعين:

ويُقالُ :ناقةٌ طُلُق: بلا قَيْد. وفَرسٌ طُلُقُ إحْدى القَوائم: إذا كانت إحْدى قوائِمها لا تَحْجيلَ فيها. وهي العُنُقُ. [ج١/ ص٢٦٢]

باب (فَعْل) بفتح الفاء وتسكين العين:

ويُقالُ: رجلٌ طَلْقٌ، أَي: طَليقٌ. وليلةٌ طَلْقٌ: إذا كانَتْ ساكِنَةَ طَيِّبَةً لا حَرَّ فيها ولا بَرْدَ. والطَّلْقُ: ضَرْبٌ من الأَدْوِيَةِ. والطَّلْقُ: وَجَعُ الوِلادَةِ . [ج١/ ص١٢٢]

فمع اتفاق كل من: الجذر، والبنية الثلاثية، والاسمية- جاء تَنَوُّع الضبط بين (طُلُق) و(طَلْق) ليؤثر في المعنى الدلالي؛ حيث اختصت الأولى بتحرير قيد الناقة وعنق الفرس، واختصت الثانية بتحرير الإنسان، بالإضافة إلى دلالات أخرى لليلة والأدوية والولادة، حيث "يؤثر الباب الصرفي الذي تنتمي إليه المادة في معناها، وهذا يبين تأثر عملية التواصل في اختيار بنية مُعينة لُمنشئ الكلام باعتبار المقام والمعنى المراد إبلاغه للمتلقي"(٦٧).

ويكثر هذا بأمثلة الأفعال الثلاثية، فالعديد منها له أكثر من ضبط باختلاف معنى، مثل الفعل (أكل) بفتح العين وكسرها من كتاب الأفعال:

"**أَكَلَ** الطعامَ وغيرَه أَكْلًا، والنارُ: ما وقعت فيه. والرجل أُكْلَةَ سَوْءٍ: اغتاب. والدهرُ عليهم: أفناهم، وفلانٌ روْقَهُ: طالَ عُمُرُه. والرجل أكلًا كان ذا حظ من الدنيا، والرجلُ إكلةً وجد حِكّة وهو يجد أكِلةً على فَعِلةِ أيضًا. **وأَكِلَتِ** الناقةُ أَكَلًا: تأَذَّت بوبرِ جَنينِها في بطنها، والأسنانُ: تَكَسَّرَتْ. والناقة أَكالًا وبها أُكال والأُكلة بالضم الغِيبة. **وآكَلَ** بين القومِ: نَمَّ وأَفْسَدَ". [ج١/ ص٢٨]

ومع تنوع الدلالة المعجمية للضبط الواحد (أَكَلَ) بارتباطها بمصاحبات لفظية معينة تنوعت أيضًا الدلالة باختلاف الضبط (أَكِلَ)، كما يُلاحظ تعدد المصادر للأفعال الثلاثية، فقد "تتعدّد المعاني، أو المجالات الدلالية التي يُستعمل فيها الفعل الثلاثي الواحد؛ لاختلاف الفاعلين أو المفعولين، فتلجأ العرب أحيانًا إلى المخالفة بين أبنية مصادره؛ ليختص كل مصدر منها بأحد هذه المعاني، أو المجالات الدلالية منعًا للبس، وتمييزًا للمعاني، وإيجازًا في المنطق"(٦٨)، وهذا مما يُعرف بظاهرة المخالفة، وقد قدَّمت معجمات الأبنية رصدًا نظاميًّا لهذه الظاهرة في الأسماء والأفعال ومصادرها، فأصبحت تطبيقًا لظواهر علم الصرف العربي.

ثالثاً- معاني الأبنية المزيدة:

إن الأبنية المزيدة تؤثر في التعريف الدلالي من جانبَيْن: الأول أنها قد تؤدي إلى اختلاف التعريف الدلالي بالنسبة إلى بنيتها المجردة، والآخر أنها تُقَدِّم تعريفًا دلاليًّا إضافيًّا للتعريف الدلالي بالمعجم.

أما الجانب الأول فيظهر جليًّا بمعجم (الأفعال) لابن القطاع على نحو ما ذُكِر بالمثال السابق للفعل (أكل)؛ وذلك باختلاف التعريف الدلالي للوزن المزيد (آكل) عن دلالة المجرد (أكل) بضبطَيْه، حيث جاء المزيد بمعنى نَمَّ وفَسَدَ، وهو المعنى الذي لم يرد بالمجرد. وباب (فعلت وأفعلت باختلاف معنى) قد حظي بعناية كبيرة من مصنفي معجمات الأبنية، وعناية فريق من مصنفي معجمات المعاني مثلما وضَّح البحث بعناية المخصص به. وهذا باب يفتح المقاربة بين التعريفين الشكلي والدلالي على مصراعيها؛ حيث الارتباط الوثيق بين تغيُّر الشكل والدلالة، وتأثير تغيُّر البناء من الثلاثي إلى الرباعي في تغيُّر الدلالة، وهذا في تصور البحث مسوغ ورود مثل هذا الباب بمعجمات المعاني التي تُعنى بالمتشابهات والمعاني. ورغم أن فرعًا من معجمات الأبنية لم يعتنِ صراحة بهذا الباب مثل (المحكم) فإنها آثرت جمع الأبنية المجردة والمزيدة جنبًا إلى جنب تحت باب الحرف الواحد؛ لسرد التعريفات الدلالية مرتبطة بأبنيتها المجردة والمزيدة تباعًا، فيكون اختلاف المعنى واضحًا بالتقارب.

وأما الجانب الآخر من معاني الأبنية المزيدة الذي يركز على الإضافات الدلالية للبناء- فهو التعريف الدلالي الثانوي بالمعجمات، وقد اهتم اللغويون العرب بمعاني الأبنية المزيدة منذ سيبويه في الكتاب[٦٩]، وظهر هذا الاهتمام على مستوى التطبيق بمعجمات الأبنية؛ حيث إن التأصيل لأبنية كل المداخل بهذا الوضوح يضيف تعريفًا دلاليًّا مسبقًا للمداخل. يقول ابن يعيش: "اعلم أن الألفاظ أدلة على المعاني، وقوالب لها، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها لتكون أذهب في الدلالة... ولهذا وجب التصريف، واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير، ونحو ذلك؛ ليدل كل لفظ على المعنى

المراد"[٧٠]. ويسمى هذا الجانب من التصريف بالتصريف المعنوي، وهو: "جعْل الكلمة على صِيَغ مختلفة لضروب من المعاني: نحو: ضَرَبَ، وضَرَّب بالتشديد للمبالغة، وتضرَّب، وتضارب للمشاركة، واضطرب لوجود الحركة في الفعل"[٧١].

والمثال التالي يوضح رصد الفارابي بديوان الأدب للثلاثي المجرد والمزيد من الفعل (طلق):

الأفعال من الصحيح

بابُ (فَعُلَ يَفْعُلُ)

ورَجُلٌ طَلْقُ الوَجْهِ، وطَليقُ الوَجْهِ وطَلْقُ اليَدْين: سَمْحُهُما. [ج٢/ ص٢٧٦]

الثلاثي المزيد من الأفعال

(فَعَّل)

بابُ التَّفْعيل.. وهو مِما كُرِّرَت العَيْن فيه

ويُقالُ :طُلِّق الرَّجُل: إذا لُدِغَ، وقال:

تبيتُ الهمومُ الطّارقاتُ يَعُدْنني ... كما تَعْتَري الأهْوالُ رأسَ المَطلِّقِ. [ج٢/ ص٣٦٩]

(انْفَعَلَ)

بابُ الانْفِعال.. وهو ما زِيدَتْ في أوَلِهِ نونٌ

والانْطِلاقُ :الذّهابُ. [ج٢/ ص٤٢٦]

وجاء في (المحكم) لابن سيده الفعل نفسه (طلق) بأمثلة أكثر من المزيد على النحو التالي:

"وَقد طلُقَت وَطلَقت... وأطلق... وطلَّق... وَتَطَلَّق... وانطلق... واستطلق...". [ج٦/ ص٢٧٩- ٢٨٣]

فالمزيد بالهمزة والتضعيف (أطلق وطلَّق) أضاف معنى التعدية بين "طُلقت المرأة" و"أطلقها بعلها وطلَّقها"، وكذا في "أطلق الناقة"، والمزيد بالتاء والتضعيف في

"وَتَطَلَّق الشَّيْء: سرَّبه" أضاف معنى التَّجَنُّب. والمزيد بالألف والنون أضاف معنى المطواعة لطلق في "الانطلاق: سرعَة الذّهاب". والمزيد بالألف والسين والتاء أضاف معنى الطلب في "واستطلقه: استعجله". وثمة كثير من المعاني مرتبطة بالمزيد من الثلاثي وأخرى مرتبطة بالمزيد من الرباعي رصدها العلماء بكتب علم الصرف(٧٢). ويتشابه (لسان العرب) مع (المحكم) في ورود أوزان المزيد من هذا الفعل، لكن (المحكم) حدد في التعريف الشكلي مسبقًا أنها مزيدة من بناء الثلاثي الصحيح.

ونتيجة لما سبق فإن الأبنية مَثَّلت رابطًا وثيقًا بين التعريفَيْن الشكلي والدلالي للمداخل، وتَبَنَّت حماية المداخل من التصحيف والتحريف بأسبقية تعريفها الشكلي، وحققت بنية نظامية للمعجم ، كما أنها جعلت من معاجمها نموذجًا تطبيقيًّا لأبواب من علم الصرف، الأمر الذي يوحي بوظيفة تعليمية لمعجمات الأبنية؛ حيث يُرجِع أحد الباحثين الغرض من ابتكار هذا المنهج الفريد لمعجمات الأبنية إلى تسهيل العلوم اللغوية العربية على طالبها حِفْظًا وفَهْمًا، فثمة علاقة بين دراسة البنية وبين كيفية تدريسها، وهو سلوك المصنفين مسلكًا تعليميًّا وظيفيًّا، يجمع بين تعليم متن اللغة وأبنية مفرداتها(٧٣).

(٥) التعريف الدلالي المركزي:

عني مصنفو معجمات الأبنية بالتعريف الدلالي المركزي عنايةً خاصة، وظهرت هذه العناية من خلال التركيز على الاشتقاقَيْن الصغير والكبير للمداخل المعجمية، وارتبط الاشتقاق الصغير في معجمات الأبنية بالحرص على بيان أصول المداخل، وتجلَّى الاشتقاق الكبير فيها باتِّباع نظام التقاليب.

(١/٥) أصول المداخل:

اهتم المعجميون العرب القدماء بالجذر اللغوي، وحرصوا على تصدير المدخل الكبير، وقد ظهر هذا بجل معجمات التراث العربي ذات البنية الكبرى من الألفاظ والأبنية، كما في لسان العرب من الألفاظ، وكما في المحكم والجمهرة من الأبنية.

وهذه العناية بالأصول لها ارتباط بالتعريف الدلالي للمداخل، وتُعْـرَف بالاشـتقاق الصغير لدى ابن جني الذي يقول: "كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه..."(٧٤). فقد "استند اللغوين والمعجميون العـرب القـدامى إلى نظرية دلالية مفادها أن كل جذر، ثنائيًا كان أو ثلاثيًا أو رباعيًا، يحمل معنى أصـليًا عامًا... ويتجلى المعنى الأصلي للجذر في جميع الألفاظ المشتقة من ذلـك الجـذر. وإضافة إلى ذلك، فإن كل لفظ من تلك الألفاظ له معنى خاص به"(٧٥).

وعلى الرغم من أن البنية الكبرى جمعت معجمات الألفاظ والمعاني على بيـان الجذور بترتيب معين- فقد بيَّنت معجمات الأبنية الأصل الاشتقاقي من طريق آخر في حال انعدام هذه البنية، كما يظهر في معجم (الاشتقاق) الذي حرص فيـه ابـن دريد على رد الأسماء إلى أصولها مع ذكر الأسماء المشتقة الأخرى من الأصل نفسـه، على نحو ما جاء في اسم (محمد):

"النبي صلى الله عليه وسلم، مشتق من الحَمْد، وهو مُفعَّل، ومفعَّل صفة تلـزم من كثر منه فعلُ ذلك الشيء... فمحمَّد مفعّل؛ لأنه حُمِد مرّةً بعد مرة.

وتقول: فلانٌ محمودٌ في العشيرة... محمودًا حُمِد مرّةً واحدة، ومحمدًا حُمِـدَ مرّةً بعد مرّة...

وقد سَمَّت العربُ في الجاهليّة أحمد...

ويَحْمَد: بطنٌ من الأزد...

وسمّوا حامدًا وحُميدًا. فحُمَيدٌ يمكن أن يكونَ تصغير حَمْد أو تصغير أحمد...

ويقولون: حُمادَاكَ أن تفعل كذا وكذا، في معنى قُصاراك، ولفـلانٍ عنـدي مَحْمِدةٌ ومَحمَدَة، لغتان، إذا كانت له عندك يدٌ تحمَده عليها.

والمحامد لله تبارَكَ وتعالى: أياديه وتفضُّله"(٧٦).

ومن الملاحظ ظهور مشتقات اسمية عديدة غير (محمد)، وجميعها مشتق من (الحمد)، وارتبطت التعريفات الدلالية للمشتقات بالتعريف الدلالي المركزي ودارت حوله. وقد ظهر الاشتقاق الصغير بهذا المعجم بشكل تطبيقي مختلف عن السائد بمعجمات الأبنية الأخرى التي تُقَدِّم الجذر، وهذا يبين العناية بالتعريف الدلالي المركزي مع تعدد بنى معجمات الأبنية، وتعد "نظرية المعنى الأصلي للجذر نظرية متينة لها تطبيقات واسعة في المعجم العربي"(٧٧). فالاشتقاق الصغير باب من أبواب الصرف العربي لاقى تطبيقًا مميزًا بمعجمات الأبنية ارتبط بالتعريف الدلالي، وحقق وظيفة التفرقة بين العربي الاشتقاقي من جهة، والأعجمي الذي أُهْمِل بهذه المعجمات لعدم وجود أصول عربية له من جهة أخرى.

(٢/٥) نظام التقاليب:

يقول الدكتور/ علي القاسمي تعقيبًا على تطبيق نظرية المعنى الأصلي السابقة بالمعجمات العربية: "شاعت نظرية أخرى يمكن نعتها بالركيكة لقلة تطبيقها، وصعوبة تسويغها، تلك هي نظرية الاشتقاق الأكبر التي تزعم أن تقليبات الجذر الواحد المختلفة تشترك في معنى أساسي عام"(٧٨). وهذا يعد تعريفًا دلاليًّا مركزيًّا للمداخل المعجمية من مستوى أعلى.

ويُعرِّف ابن جني الاشتقاق الأكبر بأن "تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"(٧٩). ويُعرف الاشتقاق الأكبر على المستوى التطبيقي بمعجمات التراث العربي بنظام التقاليب، ذلك النظام الذي اتسع تطبيقه بالمعجم العربي على عكس ما ذكره القاسمي، واقتصر اتباعه على معجمات الأبنية فقط، فجاء بالمحكم لدى ابن سيده اتباعًا لَمَنْ سبقوه من مدرسة الخليل الصوتية التقليبية، وكذلك ابن دريد في الجمهرة. وتطبيق الاشتقاق الأكبر بمعجمات

الأبنية فيه إشارة واضحة من مصنفي هذه المعجمات إلى وجود تعريف دلالي مركزي أعلى يجمع تقاليب الجذر الواحد، وهذا تطبيق عملي لنظرية ابن جني التي لم يوافقه فيها كثير من اللغويين القدامى والمحدثين(٨٠)، ولم يزعم ابن جني اطّراد نظريته؛ فقد قال: "واعلم أنَّا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة"(٨١).

ويُرَجِّح البحث أن نظام التقاليب بوصفه تطبيقًا عمليًّا لنظرية الاشتقاق الأكبر قد سبق التقعيد النظري لها لدى ابن جني وغيره؛ استنادًا إلى أمرَيْن: الأول- الأسبقية الزمنية للخليل مبتكر هذا النظام، والآخر- عدم تصريح متبعي هذا النظام بارتباطه بالدلالة المركزية. ولم يتحدث اللغويون المتقدمون عن صلة بين معجمات الأبنية ونظرية الاشتقاق الأكبر، وانقسم المتأخرون إلى قسمين، فمنهم من نسب إلى الخليل نظرية الاشتقاق الأكبر وتعمده ربط التقاليب بتعريف دلالي مركزي، ومنهم من نفى علاقة نظام التقاليب بنظرية الاشتقاق الأكبر ودلالة المعنى المركزي(٨٢).

وارتباط نظام التقاليب بمعجمات الأبنية ينم عن أغراض معينة قصدها هذه المعجمات، كان أبرزها مهمة حصر مواد اللغة بطريقة رياضية ابتكرها الخليل أولًا بالعين، "فطبَّق نظرية التقليب تطبيقًا رياضيًّا، مكنَّه من حصر كل وجوه الثنائيات والثلاثيات والرباعيات والخماسيات في العربية"(٨٣). وقد مكَّن نظام التقاليب أيضًا من التفرقة بين المهمل والمستعمل بسهولة ويسر. وثمة علاقة ارتباط ثلاثية بين معجمات الأبنية من جهة، ونظام التقاليب والترتيب الصوتي من جهة أخرى؛ حيث اقتصر كلاهما على معجمات الأبنية، فيبدو أن التقاليب كانت لازمة لنظام يتبع الترتيب المخرجي للأصوات؛ حتى لا يتكرر المخرج الواحد بأكثر من موضع بالمعجم، وتجتمع تقليبات مخرج العين على سبيل المثال بأول المعجم(٨٤). واقتران التقاليب بالترتيب الصوتي "نبَّه علماء اللغة- فيما يغلب على الظن- إلى وضع ضوابط صوتية وغير صوتية لمعرفة المهمل والمستعمل من المواد"(٨٥).

وقد التزم ابن سيده في (المحكم) نظامًا لتوالي التقاليب بالمخرج الواحد؛ على نحو تقليبات (العين والصاد والراء)؛ حيث يكون التقليب الثاني بتقديم الثالث وتأخير الثاني (عرص)، والثالث بجعل أقصى الأصوات مخرجًا هو الثاني وأوسطها هو الأول (صعر)، والرابع بتبادل الثالث مع الأول من السابق (رعص)، والخامس بجعل أقصى الأصوات مخرجًا هو الثالث وأوسطها هو الأول (صرع)، والسادس بتقديم أدنى الأصوات مخرجًا (رصع)(٨٦). وهكذا بكل مواد المعجم مع إهمال بعض التقاليب، فليست كل الجذور تحتوي على التقاليب الستة للثلاثي، ويرجع ذلك إلى عدم ائتلاف بعض الأصوات معًا لقرب مخارجها، مثل (العين والهاء والقاف)، فقد ورد منه التقليب (هقع) فقط بالمحكم(٨٧). أما تقاليب ابن دريد بالجمهرة التي تقترن بالألفبائية التدويرية فلم تخضع لنظام معين، لكنه حصر المهمل من التقاليب دون تعريف دلالي.

ويحاول البحث إيجاد التعريف الدلالي المركزي الأعلى بتحليل بعض الجذور الثلاثية، ومنها المثال السابق من المحكم (العين والصاد والراء) وتقليباته، فالعَصْر: هو الدهر أو الليلة أو اليوم، والعَرْص: خشبة توضع على البيت عرضًا، والصَّعَر: ميل في الوجه، والرعص: الهزّ والتحريك، والصَّرْع: الطرح بالأرض، والرِّصَع: تقَارب مَا بَين الرُّكْبَتَيْنِ... فثمة رابط دلالي بين هذه المعاني يدور حول الحركة الزمانية والمكانية، وهو تعريف دلالي مركزي أعلى لا يخلو من التكلّف؛ لما نجده من تنوع بالتعريفات الدلالية الأخرى لمشتقات هذه التقليبات. ونشير إلى أن أمثلة ابن جني للاشتقاق الأكبر لم تخلُ أيضًا من هذا التكلُّف.

ووصف نظام التقاليب بالصعوبة- كما وصف نظام الأبنية- لعدم قابليته للبحث المباشر عن المداخل بالنسبة للمستعمل غير المتخصص، وتنتفي هذه الصعوبة عنه بمعرفة الأهداف الحقيقية لهذه المعجمات المصممة بعناية خاصة على مستوى التعريفَيْن الشكلي والدلالي. فإن العناية هنا بالتعريف الدلالي المركزي (أو المركزي

الأعلى) سواء باستحضار الأصول أو نظام التقاليب- من أوجه الاختلاف الفارقة بين معجمات الأبنية وغيرها من معجمات الألفاظ والمعاني، فهذا مما أكد وظيفة حصر اللغة بمعجمات الأبنية، بالإضافة إلى وظيفة التفرقة بين العربي والأعجمي، ووظيفة بيان المهمل من المستعمل، كما أبرز الدور التطبيقي الذي تقوم به معجمات الأبنية بالنسبة إلى علم الصرف ونظرية المعنى.

خاتمة:

عالج البحث عبر مباحثه خصوصية التعريف في معجمات الأبنية بالتراث العربي مستندًا إلى المنهجَيْن التحليلي والمقارن، وذلك بتحليل مقدمات معجمات الأبنية، وأبوابها، وأنظمتها، وعدد من المواد المعجمية، وفتح باب المقارنة مع معجمَيْن من معجمات الألفاظ والمعاني بهدف إثبات الخصوصية أو رصد حدود التشابهات.

وحاول البحث الإجابة عن أسئلته التي عرضها بالمقدمة من خلال إبراز جوانب هذه الخصوصية بمفهومها اللغوي الذي يعني الإفراد؛ حيث انفردت معجمات الأبنية بطرق تعريف لم تعرفها معجمات الألفاظ والمعاني، تمثلت فيما يلي:

١- التركيز على التعريف الشكلي الذي يحمل المعلومات الصوتية والصرفية، والذي بدأ من مقدمات هذه المعجمات، مرورًا بالأبنية، وامتد إلى تبويب المداخل وثنايا تعريفها الدلالي.

٢- شمل التعريف الشكلي بالمقدمات التعريفَيْن الصوتي والصرفي تأسيسًا للمداخل المعجمية.

٣- شمل التعريف الشكلي للأبنية بيانًا لأنواعها الصرفية، وما تفرع عنها من أجناس وأمثلة مع تأصيل ضبطها الكامل.

٤- الاهتمام بالتعريف الشكلي على حساب التعريف الدلالي بانتماء الأبنية إلى البنية العظمى للمعجم؛ مما أدى إلى تفرقة المداخل المنتمية إلى أصول واحدة، وبالتالي تنحي التعريف الدلالي المركزي .

٥- ظهور التعريف الشكلي الصرفي بوصفه تبويبًا للمداخل؛ مما جعله جزءًا من البنية الصغرى للمعجم.

٦- اتحاد التعريفَيْن الشكلي والدلالي للمداخل بظهور المعنى الوظيفي للأبنية.

٧- ظهور التعريف الدلالي المركزي بثنايا التعريف الدلالي خلافًا للسائد بالمعجمات العربية.

٨- ظهور التعريف الدلالي المركزي الأعلى نتيجة لنظام التقاليب.

وقد أسهمت أنماط التعريف السابقة في توضيح حدود معجمات الأبنية بين معجمات التراث العربي، وأكدت وظائفها وأضافت إليها على النحو التالي:

١- وظيفة حصر مفردات اللغة بحصر الأبنية الصرفية الممكنة والمستعملة من خلال التعريف الصوتي الذي يحدد إمكانية ائتلاف الأصوات أو عدم ائتلافها.

٢- وظيفة الإيجاز والاختصار التي أتاحها التعريف الشكلي للأبنية الصرفية المطردة وصيغها.

٣- الوظيفة التكاملية لأركان معجم الأبنية التي عَبَّر عنها التعريف الشكلي بالمقدمات.

٤- الوظيفة التعليمية التي تقدمها البنية النظامية لمعجمات الأبنية، مع وضع ضوابط اللغة وأسسها وتقديمها في صورة علمية بنائية من خلال المقدمات التعريفية.

٥- وظيفة التفرقة بين العربي والأعجمي من خلال المقدمات التعريفية، وبيان الأصل الاشتقاقي الذي يضيف أيضًا التعريف الدلالي المركزي.

٦- وظيفة حفظ اللغة من التصحيف والتحريف بالضبط المسبق للأبنية والأمثلة.

٧- وظيفة التطبيق العملي لأبواب من علم الصرف ونظريات المعنى، مثل: التفرقة بين معاني الاسمية والفعلية، وظاهرة المخالفة، والاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير.

٨- وظيفة التفرقة بين المهمل والمستعمل عن طريق نظام التقاليب وارتباطه بالتعريف الصوتي.

توصيات البحث:

ويقدم البحث بعض الاقتراحات التي نتجت عن معالجة قضاياه، وهي:

١- الحاجة إلى وضع حدود فاصلة بين التصنيفات الصرفية للأفعال والأسماء لمعالجة إشكالية التصنيف المتداخل الذي يجمع بين أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي من جهة، والمهموز والمضاعف من جهة أخرى.

٢- الحاجة إلى دراسات مقارنة بين معجمات الأبنية النوعية وفصول الأبنية بمعجمات المعاني، لأبواب مثل: فعلت وأفعلت.

٣- البحث في احتمالية إيجاد معجمات أجنبية تتشابه مع معجمات الأبنية العربية بسبب من اتساع النظرية المعجمية الغربية لاستيعاب بنى معجمات التراث العربي لا سيما معجمات الأبنية.

٤- محاولة صناعة معجم أبنية عربي شامل يسير على خطى القدماء متجاوزًا لمشكلات السابق، وجامعًا للوظائف، وموحدًا للأنظمة، لأهداف تعليمية تجمع اللغة في صورة نظامية.

***

المراجع:

المراجع العربية:

١) إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٢) -: مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، العدد ٩- ١٠، ١٩٩٤م.

٣) -: مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م.

٤) -: من إشكالات التعريف في المعجم الحديث: تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام، مجلة المعجمية، تونس، العدد ١٦- ١٧، ٢٠٠١م.

٥) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ): الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٦) -: المنصف/ شرح كتاب التصريف أبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.

٧) ابن دريد (أَبُو بَكْرْ مُحَمَّدْ بْنْ اَلْحَسَنْ بْنْ دُرَيْدْ اَلْأَزْدِيّ ت ٣٢١هـ): الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٨) -: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ١٩٨٧م.

٩) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت ٤٥٨هـ): المحكم والمحيط الأعظم، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م. وطبعة معهد المخطوطات العربية، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ١٩٥٨م.

١٠) -: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

١١) ابن القَطَّاع (أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي ت ٥١٥هـ): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: د/ أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ١٩٩٩م.

١٢) -: كتاب الأفعال، تحقيق: فرتس كرنكوف ومجموعة من المصححين، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.

١٣) ابن منظور (محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ت ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٤) ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء ت ٦٤٣هـ): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ١٩٧٣م.
١٥) أبو عبيد (أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي ت ٢٢٤هـ): الغريب المصنف، تحقيق: د/ محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، تونس، ط٢، ١٩٩٦م.
١٦) أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
١٧) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، عالم الكتب، ١٩٩٥م.
١٨) -: المعجم والدلالة.. نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، تونس، العدد١٢- ١٣، ١٩٩٧م.
١٩) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.
٢٠) حلام الجيلاني: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، منشروات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م.
٢١) الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٤هـ): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.
٢٢) الرضي الإستراباذي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، تصوير دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
٢٣) السجستاني (أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني ت ٢٥٠هـ): فعلت وأفعلت، تحقيق: د/ خليل إبراهيم المَطيه، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٤) سليمان حسيكي: العلاقة بين اللفظ والمعنى دراسة في أبنية الكلمات، ملف الخاطرة بين اللفظ والمعنى، معهد الإنماء العربي، مجلد ٢١، العدد ٩٩، ٢٠٠٠م.

٢٥) عبد الكريم جبل: المخالفة بين الأبنية للتفريق بين المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٥م.

٢٦) عبد اللطيف الخطيب: المستقصى في علم التصريف، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م.

٢٧) عبد الله بن محمد مسلمي: نظام التقاليب في المعاجم العربية.. دراسة في الصناعة المعجمية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٨) علي القاسمي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٦، ديسمبر ١٩٩٨م.

٢٩) الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ت ٣٥٠هـ): ديوان الأدب، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، ٢٠٠٣م.

٣٠) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣١) محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.

٣٢) محمد رشاد الحمزاوي: النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مؤسسات ابن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٩م.

٣٣) مكي عبد الله: دور معاجم الأبنية في تعليم الناشئة اللغة العربية الفصحى.. أبنية الأفعال من كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب أنموذجًا، مجلة اللغة العربية، الجزائر، العدد ٢٥، ٢٠٢٣م.

٣٤) نسرين سوفي: دور الصيغة الصرفية في بناء المعجم العربي، الملتقى الدولي حول الصرف العربي في الفكر اللساني الحديث، ٢٠٢٢م.

٣٥) هالة جمال القاضي: معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي، مجلة كلية الآداب/ جامعة بورسعيد، العدد ٢٣، الجزء الأول، يناير ٢٠٢٣م.

المراجع الأجنبية:

1) Hartmann, R. R. K. and Gregory James: Dictionary of Lexicography, Routledge, 1998.
2) Hausmann, Franz J./ Reichmann, Oskar/ Wiegand, Herbert E./ Zgusta, Ladislav: Wörterbücher/ Dictionaries/ Dictionnaires, Berlin, New York, 1989.
3) Haywood, John: Arabic Lexicography. E.j. Brill, Leiden, 1965.
4) Igor Burkhanov: Lexcography: A Dictionary of Basic Terminology, Wydawnictwo Wyzszej szkoly Pedagogicznej, Rzeszow, 1998.

مواقع:

- النديم (قواعد بيانات معهد المخطوطات العربية)
http://alnadeem-mss.malecso.org/cgi-bin/koha/opac-search.pl

الهوامش والإحالات :

(١) انظر في التصنيف: د/ هالة جمال القاضي: معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي، مجلة كلية الآداب/ جامعة بورسعيد، العدد ٢٣، الجزء الأول، يناير ٢٠٢٣م.

(٢) إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، بتصرف، ص١٣٣.

(٣) د/ حلام الجيلاني: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، منشروات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م، ص٤٩.

(٤) انظر تصنيف وسائل التعريف استنادًا إلى نظريات المعنى، السابق، ص٥٢.

(٥) د/ أحمد مختار عمر: المعجم والدلالة.. نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، تونس، العدد١٢– ١٣، ١٩٩٧م، ص١٤٢.

(٦) إبراهيم بن مراد: من إشكالات التعريف في المعجم الحديث: تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام، مجلة المعجمية، تونس، العدد ١٦– ١٧، ٢٠٠١م، ص١٨٣.

(٧) د/ محمد رشاد الحمزاوي: النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مؤسسات ابن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٩م، ص١٩– ٢٥.

(8) Hartmann, R. R. K. and Gregory James: Dictionary of Lexicography, Routledge, 1998, p94.

(9) Ibid, p94.

وأيضًا:

- **Hausmann, Franz J./ Reichmann, Oskar/ Wiegand, Herbert E./ Zgusta, Ladislav: Wörterbücher/ Dictionaries/ Dictionnaires, Berlin, New York, 1989.**
- **Igor Burkhanov: Lexcography: A Dictionary of Basic Terminology, Wydawnictwo Wyzszej szkoly Pedagogicznej, Rzeszow, 1998.**

(١٠) د/ عبد الحسين عبد الله محمود، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، العراق، ٢٠٠٦م.

(١١) محمد ألمو مَحَمَّن، رسالة ماجستير، كلية اللغات/ جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ٢٠١٣م.

(١٢) د/ سناني سناني، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٦، ديسمبر ٢٠١٤م.

(١٣) مصطفى أبو بكر عثمان، وداود عبد القادر إيليغا، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، مجلد ٢، عدد ١، ٢٠١٦م.

(١٤) د/ بسمة عودة الرّواشدة، مجلة الأندلس، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، مجلد ٧، عدد ٢٦، يناير ٢٠١٦م.

(١٥) د/ علي حلو حواس، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٩٠، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٧م.

(١٦) د/ مالكية القاسم، والدين يمينة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد ٢٨، ٢٠١٧م.

(١٧) أحمد عبد النبي أحمد إبراهيم حمزة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٧م.

(١٨) جريو خالدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات/ جامعة محمد الصديق بن يحي/ الجزائر، ٢٠٢٠م.

(١٩) عبد القادر طوارية المليانى، مجلة جسور المعرفة، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٢م.

(٢٠) د/ قحطان رشك دخيل، المؤتمر العلمي السادس والعشرين للعلوم الإنسانسة والتربوية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية/ أيار ٢٠٢٣م.

(٢١) د/ أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، عالم الكتب، ١٩٩٥م، ص٧.

(٢٢) ويستثني البحث من هذه العينة المعجم الذي يمثل البنية الكبرى النادرة التي تجمع بين الترتيب الصوتي والألفبائي، وهو (كتاب الأفعال) لابن القوطية (ت ٢٦٧هـ)؛ لأنه كان محل دراسة سابقة مطولة شملت التعريف بمقدمة تحقيق هذا المعجم، انظر: ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ هالة جمال القاضي، درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، القاهرة، ٢٠١٩م.

(٢٣) للمحكم والمحيط دراسات عديدة منها ما كان حول المعجم في منهجه ومنزلته، ومنها ما ركز على ظواهر لغوية أو معجمية، أو موضوعات بعينها لا تشمل طرق التعريف، مثل: د/ مجدي فتحي قشيوط: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت ٤٥٨هـ وأثره في الدرس اللغوي، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد ٤٩، أكتوبر ٢٠١٤م. والقراءات القرآنية في المحكم والمحيط

الأعظم لابن سيده ت ٤٥٨هـ دراسة صوتية صرفية، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد ٢١، الجزء ٣، ٢٠١٧م. ود/ محمد علي عبد الرحمن إسماعيل: ظاهرة الإتباع في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) جمعًا ودراسة، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد ٣٨، ٢٠١٨م. ود/ محمود كمال سعد أبو العينين: التوظيف الدلالي للألفاظ الأعجمية في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده الأندلسي، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد ٢٣، ج ٣، ٢٠١٩م.

(٢٤) انظر في ارتباط معجمات الأبنية بالبنية الكبرى الصوتية: د/ هالة جمال القاضي: معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي، ص٢٦٨– ٢٧٠.

(٢٥) د/ أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، ص٤١– ٩٧.

(٢٦) أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، ص (ي) المقدمة.

(٢٧) النديم (قواعد بيانات معهد المخطوطات العربية)

http://alnadeem-mss.malecso.org/cgi-bin/koha/opac-search.pl

(٢٨) ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: د/ أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ١٩٩٩م، ص٩٧.

(٢٩) ابن القطاع: كتاب الأفعال، تحقيق: فرتس كرنكوف ومجموعة من المصححين، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ، ج١، ص٢١.

(٣٠) نسرين سوفي: دور الصيغة الصرفية في بناء المعجم العربي، الملتقى الدولي حول الصرف العربي في الفكر اللساني الحديث، ٢٠٢٢م، ص٣٦٣.

(٣١) إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، العدد ٩– ١٠، ١٩٩٤م، ص٣٠.

(٣٢) د/ محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م، ص٥٨– ٥٩.

(٣٣) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ١٩٨٧م، ج١، ص٤١.

(٣٤) السابق، ج١، ص٤١– ٤٧.

(٣٥) السابق، ج١، ص٤٠.

(٣٦) سليمان حسيكي: العلاقة بين اللفظ والمعنى دراسة في أبنية الكلمات، ملف الخاطرة بين اللفظ والمعنى، معهد الإنماء العربي، مجلد ٢١، العدد ٩٩، ٢٠٠٠م، ص١٩٥.

(٣٧) ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ج٢، ص١٥٩.

(٣٨) السابق، ج٢، ص١٥٤– ١٥٥.

(٣٩) الفارابي: ديوان الأدب، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، ٢٠٠٣م، ج١، ص٧٥– ٧٨.

(٤٠) ابن دريد: الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص٣.

(٤١) السجستاني: فعلت وأفعلت، تحقيق: د/ خليل إبراهيم المَطية، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص٨٢.

(٤٢) ابن دريد: جمهرة اللغة، ج١، ص٤٨– ٤٩.

(٤٣) الفارابي: ديوان الأدب، ص٧٦.

(٤٤) ابن القطاع: كتاب الأفعال، ج١، ص٧.

(٤٥) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ، ج١، ص٣٥.

(٤٦) ابن سيده: المحكم والمحيط، ج١، ص٤١– ٤٣.

(٤٧) الفارابي: ديوان الأدب، ج١، ص٨٨– ٩٠.

(٤٨) ابن سيده: المحكم والمحيط، ج١، ص٦٤.

(٤٩) ابن القطاع: كتاب الأفعال، ج١، ص٨.

(٥٠) ابن دريد: الاشتقاق، ص٤.

(٥١) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ج١، ص٧.

(٥٢) ابن سيده: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م، ج١، ص٣٠.

(٥٣) الرضي الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، تصوير دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، ج١، ص٧. وانظر أيضًا: ابن جني: المنصف/ شرح كتاب التصريف أبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م، ص١٨.

(٥٤) سمى الفارابي الأجوف والناقص من المعتل بذوات الثلاثة وذوات الأربع، وهذا ما اصطلح عليه القدماء، انظر: الرضي الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٥٥) الرضي الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣٣- ٣٤.

(٥٦) الفارابي: ديوان الأدب، ج١، ص٩٣.

(٥٧) البنية العظمى **Megastructure** أو بنية الهيكل هي ما يعلو الترتيب على حروف المعجم من مقدمات وأبواب وملاحق، انظر:

Hartmann, R. R. H. and Gregory James: Dictionary of Lexicography, p91.

(٥٨) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، تونس، ط٢، ١٩٩٦م، ج٢، ص٥٦٧.

(٥٩) د/ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م، ص١٧٣- ١٧٤.

(٦٠) السابق، ص١٧٢.

(٦١) د/ عبد الكريم جبل: المخالفة بين الأبنية للتفريق بين المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٣١.

(٦٢) انظر آراء القدماء لدى: د/ فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٧م، ص٩- ١٦.

(٦٣) السابق، ص٩.

(٦٤) السابق، ص١٥- ١٦.

(٦٥) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م، ج٧٩- ٨٠.

(٦٦) ابن جني: الخصائص، ج٣، ص١٠٠.

(٦٧) مكي عبد الله: دور معاجم الأبنية في تعليم الناشئة اللغة العربية الفصحى.. أبنية الأفعال من كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب أنموذجًا، مجلة اللغة العربية، الجزائر، العدد ٢٥، ٢٠٢٣م. ص٢٠٧- ٢٠٨.

(٦٨) د/ عبد الكريم جبل: المخالفة بين الأبنية للتفريق بين المعاني، ص٥٩.

(٦٩) د/ عبد اللطيف الخطيب: المستقصى في علم التصريف، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م، ج١، ص٣٠٥.

(٧٠) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ١٩٧٣م.، ص٩٥- ٩٦.

(٧١) د/ عبد اللطيف الخطيب: المستقصى في علم التصريف، ج١، ص٣٦.

(٧٢) انظر المرجع السابق لرصد كل معاني الأبنية الصرفية، ج١، ص٣٠٥- ٣٧٠.

(٧٣) مكي عبد الله: دور معاجم الأبنية في تعليم الناشئة اللغة العربية الفصحى.. أبنية الأفعال من كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب أنموذجًا، بتصرف، ص٢٠١.

(٧٤) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص١٣٦.

(٧٥) د/ علي القاسمي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٦، ديسمبر ١٩٩٨م، ص٦٥.

(٧٦) ابن دريد: الاشتقاق، ص٨- ١٠.

(٧٧) د/ علي القاسمي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، ص٦٦.

(٧٨) السابق، ص٦٦.

(٧٩) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص١٣٦.

(٨٠) انظر آراء اللغويين في الاشتقاق الأكبر لدى عبد الله بن محمد مسلمي: نظام التقاليب في المعاجم العربية.. دراسة في الصناعة المعجمية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٣١٧- ٣١٨.

(٨١) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص١٤٠.

(٨٢) انظر في هذه الآراء: عبد الله بن محمد مسلمي: نظام التقاليب في المعاجم العربية، ص٣٢٣- ٣٢٥، وأيضًا:

Haywood, John: Arabic Lexicography. E.j. Brill, Leiden, 1965, 39.

(٨٣) إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م، ص٢٣.

(٨٤) عبد الله بن محمد مسلمي: نظام التقاليب في المعاجم العربية، بتصرف، ص١٣٣.

(٨٥) السابق، ص١٤١.

(٨٦) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص٤٢٨- ٤٣٨.

(٨٧) السابق، ج١، ص١١١- ١١٢.